

# الكتاب الإلكتروني

سلسلة كتب إلكترونية توزع مجاناً عبر البريد الإلكتروني وصفحات التواصل الإجتماعي

## سرديّة الثورة: الفرص المهدورة والمواطنة المتعثرة

المؤلف:

محمد القوماني



يوزع مجاناً عبر البريد الإلكتروني

الكتاب التاسع - ديسمبر 2015

# سرديّة الثورة: الفرص المهدورة والمواطنة المتعثرة

المؤلف:

محمد القوماني

الأحزاب  
الإسلامية

العدد التاسع - ديسمبر 2015

ر.د.م.ك: 3 - 368 - 14 - 9938 - 978 ISBN:

جميع الحقوق محفوظة للناشر ©



# الكتاب الإلكتروني

سلسلة كتب إلكترونية توزع مجاناً عبر البريد الإلكتروني وصفحات التواصل الاجتماعي



مدير السلسلة

فيصل العش

[faycalleuch@gmail.com](mailto:faycalleuch@gmail.com)

الأفكار والمواقف الواردة في هذا الكتاب لا يتحمل مسؤوليتها إلا صاحبها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنِّي أُرِيدُ الْإِسْلَامَ الَّذِي مَلَكَتُمْ عَلَيْهِ وَابْتَدَأْتُمْ بِهِ وَإِنِّي لَأَكْفُرُ بِالْجَاهِلِيَّةِ الَّتِي كُفِرْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ



الإهداء

إلى

إلى شباب جيل جديد..

أتمنى أن ينجح فيما فشلنا فيه. ...



## الفهرس

6	..... الفهرس
7	..... نوطنة
9	..... الديمقراطية في قلب اهتمامات رواد النهضة
12	..... من المنحى التوفيقى إلى انقسام الوعي
15	..... من انقسام الوعي إلى المواجهات الدامية
18	..... من الانقسام والمواجهة إلى الوعي النقدي
20	..... الثورات العربية تبشّر بعصر جديد
27	..... تغيّر الحكام ولم يتغيّر الحكم
30	..... الجرح النازف في العراق
33	..... الثورات المهدورة والمفدورة والمواطنة المتعثّرة
41	..... مخاطر تهدّد المسار الثوري والانتقال الديمقراطي
47	..... نحو وعي عروبي جديد
50	..... الثورة تحتاج إلى ثقافة جديدة
53	..... كلفة ضمور المواطنة
57	..... في دلالة المواطنة وأولوية تفعيلها
60	..... ختاماً



## توطئة

لا نجد مفهوماً أفضل من المواطنة لاختزال النقلة النوعية في الحكم من «الرعية» التابعة والخادمة للحاكم في الأنظمة السلطوية القديمة، إلى الإنسان المواطن صاحب الحقوق والواجبات في دولة تعاقدية مدنية يتساوى فيها الجميع أمام القانون.



لما كانت الديمقراطية العنوان الأبرز للحادثة السياسية، فإن المواطنة تعدّ أساس الديمقراطية وجوهر هذه الحادثة السياسية. ولا نجد مفهوماً أفضل من المواطنة لاختزال النقلة النوعية في الحكم من «الرعية» التابعة والخادمة للحاكم في الأنظمة السلطوية القديمة، إلى الإنسان المواطن صاحب الحقوق والواجبات في دولة تعاقدية مدنية يتساوى فيها الجميع أمام القانون. ومن هذه الزاوية تبرز المواطنة كأحد المؤشرات على الفوارق النوعية بين أوضاعنا السياسية وثقافتنا المدنية في المجتمعات العربية ونظيرها في المجتمعات الديمقراطية. وهي فوارق تشمل السلوك المواطني للحكام والمحكومين في آن واحد، وعادة ما تشدّ انتباه من يزور منّا بلدانا ديمقراطية في أوروبا أو أمريكا أو غيرها، من عمال مهاجرين وطلبة علم ومثقفين وسائحين، وتكون موضوع تعليقاتهم ومقارناتهم.

وحيث عمّت الديمقراطية أغلب بلدان العالم خلال العقود الأخيرة، خاصة بعد نهاية الدكتاتوريات العسكرية بأمريكا اللاتينية وبعد سقوط جدار برلين والتحوّلات السياسية بأوروبا الشرقية، ظلّ العالم العربي يُوصف بالاستثناء. وكان الجدل حاداً والتباينات غير خافية

في تعليل هذا الاستثناء، لا سيّما ما يتصل بعلاقة الإسلام بالديمقراطية. فهل أنهت الثورات العربية التي أطاحت بكثير من رؤوس الدكتاتوريات هذا الاستثناء؟ وما هي شروط نجاحنا في دخول عصر سياسي جديد، تُكرّس فيه الديمقراطية وتكون فيه المواطنة أساس الانتماء للدولة وقاعدة التعامل في العلاقة بين الحكّام والمحكومين وفي المجتمع؟

لعلّ إجابة متأنّية على مثل هذه الأسئلة تستوجب توقّفا عند أهم تحولات الفكر والسياسة في تاريخنا الحديث والمعاصر وصولا إلى ثورات الربيع العربي المهدورة والمغدورة في نفس الوقت، وما خلّفته من إحباط وأزمة ثقة بالنخبة السياسية ومن مواجهات عنيفة ودموية غير مسبوقة في المشهد العربي. وقد اخترنا الاشتغال على تحولات الفكر والسياسة دون التحوّلات الاجتماعية على أهميتها، لعدم الاختصاص أوّلا، ومراهنة منّا على إمكانية الفصل الإجرائي المنهجي بين الفكري والاجتماعي. ولاعتقادنا ثانيا أنّ العوامل الثقافية والايديولوجية خاصة في واقعنا العربي، تضطلع بدور هامّ في تشكيل الانقسامات والانتماءات قبل العوامل الاجتماعية والاقتصادية، ولنا في التشكيلات السياسية الحزبية أكبر دليل على ذلك.



إنّ العوامل الثقافية والايديولوجية خاصة في واقعنا العربي، تضطلع بدور هامّ في تشكيل الانقسامات والانتماءات قبل العوامل الاجتماعية والاقتصادية، ولنا في التشكيلات السياسية الحزبية أكبر دليل على ذلك.







حين انتبه رواد  
النهضة العربية  
الإسلامية  
في القرن التاسع  
عشر، إلى الفارق  
الحضاري الشاسع  
الذي بات يفصل  
مجتمعاتهم  
عن الغرب الحديث  
وطرحوا أسئلتهم  
حول أسباب  
تأخر المسلمين  
وبلوروا أجوبتهم  
في أقوم المسالك  
لمواكبة التحولات  
العالمية واكتساب  
مقومات التمدن  
والتقدم، لم تغب في  
اهتماماتهم قضية  
الديمقراطية  
بتعابير جيلهم،  
بل كانت في قلب  
مشاغلهم.

## الديمقراطية في قلب اهتمامات رواد النهضة

لقد شكّل عصر الأنوار في أوروبا مرحلة نوعيّة جعلت المواطنة حقًا إنسانيًا يتمتع به الجميع على قدم المساواة، حين أسّس رواد التنوير (فولتير وروسو ومنتيسكيو...) الاجتماع السياسي على فكرة التعاقد وجعلوا المواطن عضوًا في الدولة تربطه بها علاقة حقوق وواجبات. وقد جعلت الثورة الفرنسية المواطنة حقًا قانونيًا بإصدارها «إعلان حقوق الإنسان والمواطن»<sup>(1)</sup>. وترسّخت هذه المواطنة في أوروبا وأمريكا عبر الأجيال، بتطوير منظومة حقوق الإنسان وتغيير القوانين باطراد، باتجاه مزيد من الديمقراطية. وحين انتبه رواد النهضة العربية الإسلامية في القرن التاسع عشر، من أصول إسلامية أو مسيحية،<sup>(2)</sup> إلى الفارق الحضاري الشاسع الذي بات يفصل مجتمعاتهم عن الغرب الحديث وطرحوا أسئلتهم حول

[1] يسمّى باللغة الفرنسية: (La Déclaration des droits de l'Homme et du citoyen)، أصدرته الجمعية التأسيسية الوطنية في 26 أوت/آب/أغسطس 1789 ويعتبر هذا الإعلان من الوثائق الأساسية للثورة الفرنسية. التي تُعرّف فيها الحقوق الفردية والجماعية للأمة. وقد نادى الإعلان بمبدأ سلطة الشعب وتساوي الفرص.  
[2] انظر ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، (1798-1939)، دار النهار للنشر، ط3، بيروت (1977).



أسباب تأخر المسلمين وبلوروا أجوبتهم في أقوم المسالك لمواكبة التحولات العالمية واكتساب مقومات التمدّن والتقدّم، لم تغب في اهتماماتهم قضية الديمقراطية بتعبيرات جيلهم، بل كانت في قلب مشاغلهم. فتناولوا قضايا الحرّيّة والعدل والاستبداد والفصل بين السلطات وعلاقة الدين بالدولة وتقييد سلطة الحاكم بقانون كما هو معروف في أدبيّات رفاة الطهطاوي (1801-1873) وخير الدين التونسي (1810-1890) وجمال الدين الأفغاني (1838-1897) وعبد الرحمان الكواكبي (1855-1902) ومحمد عبده (1849-1905) وشبلي الشميل (1850-1917) وفرح أنطون (1874-1922) وغيرهم. وكان الاستبداد أهم خصم لرؤاد النهضة وأهمّ عائق لها (3).

وقد بذل هؤلاء الرّواد، من ذوي الأصول الإسلاميّة خاصّة، جهودا نظرية هامّة في التوفيق بين الهوية والحداثة والدعوة إلى الاقتباس من الغرب دون مخالفة الشريعة وفي إثبات عدم التعارض بين الإسلام والمدنيّة والحرية (4). لكن هذا المنحى التوفيقي لدى الرّواد سرعان ما تراجع خلال



بذل رؤاد النهضة العربيّة، من ذوي الأصول الإسلاميّة خاصّة، جهودا نظريّة هامّة في التوفيق بين الهويّة والحداثة والدعوة إلى الاقتباس من الغرب دون مخالفة الشريعة وفي إثبات عدم التعارض بين الإسلام والمدنيّة والحرية



[3] انظر على سبيل المثال قول عبد الرحمان الكواكبي: «وقائل آخر يقول: الشرق مريض، وسببه فقدان التمسك بالدين، ثم يقف. مع أنّه لو تتبع الأسباب لبلغ إلى الحكم بأنّ التهاون في الدين ناشئ عن الاستبداد. وأنّ العافية المفقودة هي الحرية السياسية.» الأعمال الكاملة للكواكبي، دراسة وتحقيق محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت (1975)، ص148.

[4] قال بذلك خاصّة الطهطاوي في كتابه «تخليص الإبريز في تلخيص باريز» حققه محمد عمارة في المجلد الثاني من الأعمال الكاملة للطهطاوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت (1973). وأيضا خير الدين التونسي في كتابه «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك»، تحقيق منصف الشنوفي، الدار التونسية للنشر، ط2 (1972). كما عرف هذا المنهج التوفيقي عن جمال الدين الأفغاني وتلميذه محمد عبده. انظر الأعمال الكاملة للأفغاني، دراسة وتحقيق محمد عمارة، ط1، بيروت (1979). والأعمال الكاملة محمد عبده، دراسة وتحقيق محمد عمارة، ط1، بيروت (1972).

القرن العشرين ليفسح المجال تدريجياً لحالة من الانقسام في الوعي والمواجهة الفكرية والسياسية المفتوحة وأحياناً المصادمات الدامية. فقد نادى مثقفون عرب<sup>(5)</sup> من جهة، بالعلمانية، بما هي فصل تام بين الدين والدولة واستبعاد الإسلام من المجتمع ومن الحياة العامة واعتباره مسألة فردية، ودافعوا عنها وساندوا فرضها قسرياً باستعمال عنف الدولة من خلال أدوات الحكم. و تأسس تيار آخر من المثقفين من جهة ثانية<sup>(6)</sup>، رفض هذا المنحى العلماني في التفكير وعمل على مواجهته سياسياً ودعا إلى التصادم معه ومقاومته بالعنف، إذا لزم الأمر، كما دعا أنصار هذا التيار إلى تحكيم الإسلام واعتماده منهاجاً شاملاً للحياة.



سرعان ما تراجع المنحى التوفيقي لدى رواد النهضة خلال القرن العشرين ليفسح المجال تدريجياً لحالة من الانقسام في الوعي والمواجهة الفكرية والسياسية المفتوحة وأحياناً المصادمات الدامية بين التيار العلماني وتيار الإسلام السياسي



[5] بدأت روافد التيار العلماني مسيحية على أيادي شبلي الشميل وفرح أنطون على سبيل المثال، ثم توسع التيار ليشمل روافد إسلامية. انظر ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، (1798-1939)، دار النهار للنشر، ط3، بيروت (1977). وكذلك محمد جابر الأنصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي (1930-1970)، سلسلة عالم المعرفة عدد 35، الكويت (1980).

[6] نعني هنا بصفة خاصة أعلام «الإسلام السياسي» ومنظريه مثل أبي الأعلى المودودي وحسن البنا وسيد قطب وعبد القادر عودة وغيرهم.



## من المنحى التوفيقي إلى انقسام الوعي

يمكن رصد بداية ذلك الانقسام من خلال استعراض عناوين الضجة في مصر على سبيل الذكر خلال النصف الأول من القرن الماضي، مثال كتاب «الإسلام وأصول الحكم» للشيخ الأزهرى علي عبد الرازق الذي نشره سنة 1925 والذي حاول الاستدلال من خلاله على أنّ نظام الخلافة لا أصل له في الإسلام، وأنّ «زعامة النبيّ عليه السلام، كانت (...) زعامة دينية، جاءت عن طريق الرسالّة لا غير، وقد انتهت الرسالّة بموته فانتهت الزعامة أيضاً، ودعا إلى إقامة نظام الحكم على أحدث ما أنتجته العقول البشرية.»<sup>(7)</sup> وانتهى إلى أنّ «الدين الإسلامي بريء من تلك الخلافة التي يتعارفها المسلمون، وبريء من كلّ ما هيئوا حولها من رغبة ورهبة، ومن عزّة وقوّة، والخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية»<sup>(8)</sup> ودعا إلى إقامة نظام الحكم على أحدث ما أنتجته العقول البشرية. وقد تسببت هذه الآراء التي لا تخفى دوافعها السياسية في علاقة



يرى الشيخ علي عبد الرازق أن نظام الخلافة لا أصل له في الإسلام، وأنّ «زعامة النبيّ عليه السلام، كانت (...) زعامة دينية، جاءت عن طريق الرسالّة لا غير، وقد انتهت الرسالّة بموته فانتهت الزعامة أيضاً، ودعا إلى إقامة نظام الحكم على أحدث ما أنتجته العقول البشرية.»



[7] علي عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت (1972)، ص174.  
[8] نفس المرجع، ص182.

بتداعيات إلغاء نظام الخلافة بتركيا سنة 1924 وسعي ملك مصر إلى استئنافها، في مصادرة الكتاب ومحاكمة صاحبه من طرف «مؤسسة الأزهر»<sup>(9)</sup>.

ومن بعده جاء كتاب الأديب «طه حسين» سنة 1926 بعنوان «في الشعر الجاهلي» الذي استعمل فيه منهج الشك في التحقيق في الشعر العربي، ورأى فيه خصومه محاولة للتشكيك في القرآن والسنة، مما تسبب في مصادرة الكتاب قبل أن يتمّ تعديله من قبل صاحبه ونشره. ثمّ أصدر طه حسين سنة 1938 «مستقبل الثقافة في مصر» ليؤكد أن هذا المستقبل مرهون بالأخذ بالثقافة الغربية، واعتبر مصر أقرب إلى «الغرب العلمي» لا إلى «الشرق الروحي». ودعا صراحة إلى أن «نسير سير الأوروبيين ونسلك طريقهم لنكون لهم أندادا، ولنكون لهم شركاء في الحضارة خيرها وشرها، حلوها ومرّها»<sup>(10)</sup>.

ومع تبلور التيارات الأيديولوجية خاصّة الليبرالية والماركسية، وانتشار أدبيات جيل جديد من المثقفين الذين حسموا أمرهم في الانحياز الكامل للثقافة الجديدة والقطع مع الماضي من أمثال سلامة موسى وزكي نجيب محمود، كانت العلاقة بالثقافة الإسلامية تزداد توتّرا. ومع المثقفين الماركسيين المتأثرين بانتصار الثورة في روسيا (سنة 1917)، بلغ التصادم حدوده القصوى حين كان ينظر إلى التراث الذي يشكّل الإسلام مقومّه الأساسي، على أنّه يمثل استلابا للطبقات الفقيرة وصدى للفكر الإقطاعي وأنّ الثورة الثقافية المنشودة من أجل التحديث والتحرّر والنقد ستكون

[9] انظر ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، (1798-1939)، دار النهار للنشر، ط3، بيروت (1977). وكذلك تحقيق محمد عمارة لكتاب «الإسلام وأصول الحكم».  
[10] طه حسين، مستقبل الثقافة في مصر، مطبعة دار المعارف، مصر، ص45.

بلغ التصادم بين التيار العلماني والتيار الإسلامي حدوده القصوى مع ظهور المثقفين الماركسيين المتأثرين بانتصار الثورة في روسيا حيث كانوا ينظرون إلى التراث الذي يشكّل الإسلام مقومّه الأساسي، على أنّه يمثل استلابا للطبقات الفقيرة وصدى للفكر الإقطاعي



معركة ضد التراث وضد الفكر الديني، على غرار ما دعا إليه أدونيس وعبد  
الله العروي وغيرهما (11).

لعلّ الجامع بين المثقفين المصنّفين من العلمانيين من تيارات مختلفة،  
هو التسليم بكونية المنجزات الثقافية والاجتماعية والسياسية الغربية،  
وأن العقلانية تعني العمل بمقتضى العقل مقابل الوحي وأن الحرية وبناء  
الدولة الحديثة يقتضيان الفصل الكامل بين الدين والمجال العام. وفي  
الوقت الذي أوشك فيه هذا التوجّه على الانعطاف الحاسم باتجاه علمنة  
الدولة والمجتمع، كانت بداية انحداره وفسح المجال تدريجياً لنوع آخر من  
التفكير المناقض له تقريباً.



لعلّ الجامع بين  
المثقفين المصنّفين  
من العلمانيين  
من تيارات  
مختلفة، هو  
التسليم بكونية  
المنجزات الثقافية  
والاجتماعية  
والسياسية  
الغربية،  
وأن العقلانية  
تعني العمل  
بمقتضى العقل  
مقابل الوحي  
وأن الحرية وبناء  
الدولة الحديثة  
يقتضيان الفصل  
الكامل بين الدين  
والمجال العام



[11] انظر مقاطع مما كتب هؤلاء لدى برهان غليون، اغتيال العقل، دار التنوير، ط1، بيروت  
(1985)، ص ص 159، 195، 198. إذ ينقل عن أدونيس في «الثابت والمتحول» قوله «وليس النضال  
في سبيل التقدم، أي في سبيل التحديث، أقلّ خطراً من النضال في سبيل التحرّر السياسي، ولذلك يبدو  
العنف فيه حقاً للإنسان المناضل» ص 159. وينقل عن عبد الله العروي في «الأيديولوجية العربية  
المعاصرة» قوله: «بهذه الثورة الثقافية التي قامت بها ألمانيا في القرن التاسع عشر، وروسيا/  
لينين، والصين/ ماوسي تونغ، أي إدراك وحدة التاريخ ووجهته وما يستلزمه ذلك من الارتقاء في  
بحر هذه الحركة العامة، التي تسمى العقلنة والتحديث.» ص 198.



بداية من  
ثلاثينات القرن  
العشرين وتوصلا  
مع ما بدأه رشيد  
رضا الذي بدأ  
أكثر محافظة  
قياسا بأستاذه  
محمد عبده،  
بدأ يتبلور تيار  
فكري سياسي  
جديد في مواجهة  
التيار العلماني،  
ونعني به التيار  
الموصوف اليوم  
بالإسلام السياسي  
أو الإسلاميين  
تجسد في تأسيس  
جماعة «الآخوان  
المسلمين».



## من انقسام الوعي إلى المواجهات الدامية

بداية من ثلاثينات القرن العشرين وتوصلا مع ما بدأه رشيد رضا (توفي سنة 1925) الذي بدأ أكثر محافظة قياسا بأستاذه محمد عبده، بدأ يتبلور تيار فكري سياسي جديد في مواجهة التيار العلماني، ونعني به التيار الموصوف اليوم بالإسلام السياسي أو الإسلاميين. ففي سنة 1928 أسس حسن البنا (1906-1949) «جماعة الإخوان المسلمين» وكان ممّا حدّده لها من أهداف كما جاء في رسائله «أن تقف في وجه هذه الموجة الطاغية من مدنيّة الغرب، وحضارة المتع والشهوات التي جرفت الشعوب الإسلامية فأبعدها عن زعامة النبي صلى الله عليه وسلم وهداية القرآن وحرمتها من أنوار هداها»<sup>(12)</sup>.

ومن بعد حسن البنا الذي تمّ اغتياله سنة 1949، ازداد تفكير الإخوان تجذرا في مواجهة الفكر الغربي والتوجهات العلمانية، حين وصف سيد قطب، الذي تمّ إعدامه سنة 1966، الحضارة الحديثة وواقع المسلمين

[12] حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد، دار الاعتصام، ص 26.

عموما بما سمّاه «الجاهلية» إذ يقول: « نحن اليوم في جاهلية كالجاهلية التي عاصرها الإسلام أو أظلم. كل ما حولنا جاهلية، تصوّرات الناس وعقائدهم وعاداتهم وتقاليدهم، موادّ ثقافتهم، فنونهم، آدابهم، شرائعهم، قوانينهم، حتّى الكثير مما نسمّيه ثقافة إسلامية، ومراجع إسلامية، وفلسفة إسلامية، وتفكير إسلاميا.. هو كذلك من صنع الجاهلية»<sup>(13)</sup>. وقد أخذ «سيد قطب» عن المفكر الباكستاني «أبي الأعلى المودودي»، مقولة «الحاكمية لله»، إذ يرى أنّه «ليس لأحد من دون الله شيء من أمر التشريع، والمسلمون جميعا لا يستطيعون أن يشرّعوا قانونا ولا يقدرّون أن يغيّروا شيئا ممّا شرّعه الله لهم»<sup>(14)</sup> وكانت دعوته إلى «الحاكمية لله»، بداية تفرّع جماعات من الإسلام السياسي المختلفة مع الإخوان المسلمين والأكثر تشدّدا في الفكر وفي مناهج التغيير.

ويمكن إيجاز أطروحة الإسلام السياسي في السياق الذي نحن بصدده بأنها صراع ضد العلمانية باعتبارها إسقاطا غربيا وقياسا غير صحيح للإسلام على المسيحية. ومن هنا تبلور شعار «الإسلام دين ودولة وعقيدة وشريعة ومصحف وسيف» جوابا على دعوة فصل الدين عن الدولة وعن الحياة العامة. كما كان الإسلام السياسي صراعا مع «الإسلام الشعبي» و«الرسمي» الذي يكاد يحصر الإسلام في الشعائر وقضايا الآخرة. ومن هنا كان شعار «الإسلام منهج أو نظام حياة». كما كان الإسلام السياسي أيضا صراعا مع الأنظمة الحاكمة التي تمثل في نظره امتدادا للاستعمار وتطبيقا لحلول مستوردة. وفي هذا الإطار يتنزّل شعار «الحاكمية لله» ويأتي مطلب تطبيق الشريعة وإقامة النظام الإسلامي.



تبلور شعار «الإسلام دين ودولة وعقيدة وشريعة ومصحف وسيف» جوابا على دعوة فصل الدين عن الدولة وعن الحياة العامة. كما كان الإسلام السياسي صراعا مع «الإسلام الشعبي» و«الرسمي» الذي يكاد يحصر الإسلام في الشعائر وقضايا الآخرة. ومن هنا كان شعار «الإسلام منهج أو نظام حياة»



[13] سيد قطب، معالم في الطريق، دار الشروق، بيروت - القاهرة، ص ص 21، 22.

[14] أبو الأعلى المودودي، نظرية الإسلام السياسية، ص 16. (طبعة تونسية لا تفاصيل بها).





في سياق هذا  
التقابل الحاد بين  
«الغرب والإسلام»  
و«الحدائث»  
والهوية» و«دعاة  
الجاهلية ودعاة  
الماضوية»، نفهم  
الصراع المحتدم  
في الفكر  
العربي الحديث  
والمعاصر الذي  
تحول إلى سجلات  
أيديولوجية لم  
تختلف كثيرا في  
منهجها وخطابها  
السلفي، وإلى  
اتهامات متبادلة  
في التخوين  
والتكفير  
والعنف، ألت  
إلى «اغتيال  
العقل» بتعبير  
د. برهان غليون.



وفي سياق هذا التقابل الحاد بين «الغرب والإسلام» و«الحدائث والهوية» و«دعاة الجاهلية ودعاة الماوضوية»، نفهم الصراع المحتدم في الفكر العربي الحديث والمعاصر الذي تحول إلى سجلات أيديولوجية لم تختلف كثيرا في منهجها وخطابها السلفي، وإلى اتهامات متبادلة في التخوين والتكفير والعنف، ألت إلى «اغتيال العقل» بتعبير الدكتور برهان غليون.<sup>(15)</sup> وكان ذلك الصراع ضربا من الحرب الأهلية غير المعلنة على مدى عقود خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين مع تشكل «الدولة الوطنية» ومع حصول تغييرات في الأنظمة السياسية لكثير من البلدان العربية التي أخذت في أغلبها طابعا أيديولوجيا غير خاف. ولعل من أسوأ تبعات هذا الصراع تفكير الممارسة النظرية ونشوء أحزاب أو تيارات قائمة على الولاء للزعيم الفرد واعتماد الانقلابات العسكرية طريقا للغلبة وتحقيق الأهداف وانتهاج الإقصاء والتصفية للمخالفين. وتفويت الفرص عن أية إمكانية لبناء المواطنة أو تحقيق التنمية أو الدخول في العالمية.



[15] برهان غليون، اغتيال العقل، دار التنوير، ط1، بيروت (1985).



على وقع هزيمة 1967 المدوية، بدأت تتبلور في الفكر العربي المعاصر نزعات نقد ومراجعة جذرية، بدأت بنقد الخيارات العسكرية في مواجهة إسرائيل لتمتد إلى نقد «الأيدولوجيا المهزومة» لتنتهي إلى نقد «الأيدولوجيا المهزومة» ولتشمل بعد ذلك نقد الثقافة والمجتمع ولتنتهي إلى مراجعة شاملة لمسار النهضة الحديثة التي كانت مجرد حلم وممكنا ذهنيا لم يتحقق.

## من الانقسام والمواجهة إلى الوعي النقدي

في هذا الواقع المتفجر وعلى وقع هزيمة 1967 المدوية<sup>(16)</sup>، بدأت تتبلور في الفكر العربي المعاصر نزعات نقد ومراجعة جذرية، بدأت بنقد الخيارات العسكرية في مواجهة إسرائيل لتمتد إلى نقد «الأيدولوجيا المهزومة» بتعبير ياسين الحافظ<sup>(17)</sup>، ولتشمل بعد ذلك نقد الثقافة ونقد المجتمع بمختلف بناه ولتنتهي إلى مراجعة شاملة لمسار النهضة الحديثة التي كانت مجرد حلم وممكنا ذهنيا لم يتحقق. وكان من أبرز نتائج هذا المسار النقدي في الفكر العربي المعاصر، تبلور مشاريع فكرية ضخمة على غرار ما اقترحه طيب تيزيني من مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في «من التراث إلى الثورة»<sup>(18)</sup> أو محمد عابد الجابري في مشروع «نقد العقل العربي»<sup>(19)</sup>

[16] كان العرب بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر يهددون بالحرب على إسرائيل وتحرير فلسطين «وأن ما أخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة». فإذا بإسرائيل تشن الحرب بصفة مباغطة وتحطم قدرات الجيش المصري وتحتل باقي أراضي فلسطين وجزءا من أراضي مصر.

[17] ياسين الحافظ، الهزيمة والأيدولوجيا المهزومة، دار الطليعة، ط1، بيروت (1979).

[18] طيب تيزيني، من التراث إلى الثورة، دار دمشق (دمشق)، دار الجيل (بيروت)، ط3، 1979.

[19] محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر، (مقدمة المشروع)، دار الطليعة، ط1، بيروت (1983).



أو حسن حنفي في اليسار الإسلامي وإعادة بناء العلوم القديمة في مشروع «التراث والتجديد».<sup>(20)</sup> وفي ظلّ هذا المنحى النقدي والمشاريع الجديدة كان خفض التشجّع ملحوظا في تناول مسائل الإسلام والحداثة خاصة، وعاد الخطاب النهضوي الذي يجمع بين التراث والعصر وكان البحث عن المشتركات والاعتراف بمشروعية مختلف الأطروحات والتوقّف على الآليات الذهنية التي تعوق التقدم باتجاه الأهداف المعلنة والتي يمكن التوافق عليها والعمل على تجاوزها.



علينا أن نعمّق  
النظر فيما آلت إليه  
الثورات العربية من  
مسارات سلبية،  
ربما زادت الأوضاع  
سوءا ولم تساعد  
على مواجهة  
التحديات الجمّة  
التي ينوء بحملها  
تيار أيديولوجي  
أو سياسي بمفرده،  
والتي تستوجب  
مقاربات مختلفة  
تماما عما سبق  
وترتيب مختلف  
للأولويات  
وتصنيفات  
فكرية وسياسية  
لا تستوعبها  
القوالب الحالية  
التي عفا عنها الزمن



من خلال هذا التتبّع الموجز لتحوّلات الفكر والسياسة، على مدى قرنين من تاريخنا الحديث، من المنحى التوفيقي مع رواد النهضة إلى انقسام الوعي مع الجيل الموالي لهم إلى الصراع الدامي بين ما يمكن أن نعبّر عنه في مفارقة «الاستبداد الحداثي» و«الإرهاب الإسلامي» - مع تبرئة الحداثة من الاستبداد وتبرئة الإسلام من أي عنف أو إرهاب - إلى المنحى النقدي ومحاولات الجمع الإيجابي وتجاوز الانقسام والتعطّل الحضاري، نحاول أن نفهم الربيع العربي الحالي، لننزل الثورات في سياقها فننظر إلى الأحداث في تراكمها وتحوّلها النوعي وليس في صيغتها الفجائية، وحتى نعمّق النظر فيما آلت إليه هذه الثورات من مسارات سلبية، ربما زادت الأوضاع سوءا ولم تساعد على مواجهة التحديات الجمّة التي ينوء بحملها تيار أيديولوجي أو سياسي بمفرده، والتي تستوجب مقاربات مختلفة تماما عما سبق وترتيب مختلف للأولويات وتصنيفات فكرية وسياسية لا تستوعبها القوالب الحالية التي عفا عنها الزمن. بل صارت أحد معوّقات فهمنا قبل تفاهمنا، وفي مقدّماتها استمرار الاستقطاب الحادّ بين تيّاري «العلمنة» و«الأسلمة».

[20] حسن حنفي، التراث والتجديد، (مقدمة المشروع)، دار التنوير، ط1، بيروت (1981).



## الثورات العربية تبشّر بعصر جديد

لا نجانب الصواب حين نقول أنّ فشلنا على مدى قرنين في إنهاء الاستبداد رغم المحاولات العديدة والتضحيات الكبيرة، كان عنوان فشلنا في تحقيق النهضة والإصلاح. وعليه فإنّ الثورات العربية الأخيرة التي أطاحت بكثير من رؤوس الدكتاتوريات وأدخلتنا مرحلة ما بعد الاستبداد، كانت تبشّر بعصر عربي جديد، ستتحدّد ملامحه بقدر توفّقنا في الاستفادة من هذه الفرصة التاريخية والصمود في وجه المؤامرات التي تستهدفها من الدّاخل والخارج.

فما حدث بتونس بين 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي 2011 كان ثورة حقيقية فاجأت الفاعلين والمتابعين بالداخل والخارج في نسقها وفي الأثر الذي خلّفته. ونرى أنّ النتائج المتحققة في الواقع بعد الثورة مباشرة، على صعيد السلطة وعلى صعيد المجتمع في تونس، والآثار المترتبة عنها في الخارج، وما لاقته من صدى واقتفاء لأثرها في مصر خاصّة وفي بلدان عربيّة أخرى، تحسم الجدل حول البعد الثوري فيما حصل. لذلك نشدّد على أنّ هذه الثورة لم تأت صدفة ولم تصنعها أياد خارجية على غرار ما يحاول البعض تسويقه. فهي تتويج لنضالات مريرة تكثّفت خلال العقود



إنّ النتائج المتحققة في الواقع بعد الثورة مباشرة، على صعيد السلطة وعلى صعيد المجتمع في تونس، والآثار المترتبة عنها في الخارج، وما لاقته من صدى واقتفاء لأثرها في مصر خاصّة وفي بلدان عربيّة أخرى، تحسم الجدل حول البعد الثوري فيما حصل.



الأخيرة واتخذت من مقاومة الدكتاتورية عنواناً وأولوية،<sup>(21)</sup> بصرف النظر عن تعقيدات اليوميات الحاسمة في الثورة والمتدخّلين فيها والفاعلين في نتائجها.

ولهذا السبب أيضاً نرى في تركيز بعض الجهات التي انتسبت إلى الثورة مُخاتلة، على أنّ هذه الثورة تلقائية وسلمية (لا قيادة لها ولا دور للأحزاب السياسية فيها، وأنّ مطالبها اجتماعية وتنموية وليست سياسية) قصداً واضحاً إلى محاولة إفراغها من محتواها السياسي. إذ لا تجوز المساواة من جهة بين المتسببين في الثورة بفسادهم وظلمهم والخاسرين لمواقعهم ومصالحهم في المنظومة القديمة، والمشاركين في الثورة من المكتوبين بنار الاستبداد والفساد، من مختلف الأجيال والاتجاهات الفكرية والسياسية.

فتحرّكات الغضب الاجتماعي بولاية سيدي بوزيد بالوسط التونسي<sup>(22)</sup> التي امتدّت على مدى الأسبوعين الأخيرين من سنة 2010، أكّدت من خلال تلقائيتها وخلفياتها الاجتماعية وما لاقته من تجاوب في بقية جهات البلاد وما حظيت به من دعم سياسي من المعارضة ومن تغطية إعلامية واسعة، إضافة إلى ما سبقها من أحداث بالحوض المنجمي من الجنوب التونسي في 2008 وبجهات أخرى، استطاعت أن تُسقط بسرعة فائقة الخطاب السياسي الرسمي آنذاك القائم على جُمْل دعائية مفادها: «نجحنا.. وورضي المواطنون.. وشهد لنا العالم.. وسنواصل».

[21] انظر مقالنا «الانغلاق السياسي أهدر إمكانات البلاد» بالعدد 224 من جريدة «الموقف»، تونس في 27 جوان 2003. وكذلك مقالنا «الحرية السياسية في أدنى مستوياتها (افتتاحية)» بالعدد 354 من جريدة «الموقف»، تونس في 07 أفريل 2006.

[22] انظر مقالنا: الغضب الاجتماعي بالوسط التونسي هل يكون البداية؟ منشور بجريدة «مواطنون» العدد 140، تونس، جانفي 2011. ومنشور بالتوازي بجريدة «القدس العربي»، لندن، جانفي 2011.

إن تركيز بعض الجهات التي انتسبت إلى الثورة مُخاتلة، على أنّ هذه الثورة تلقائية وسلمية (لا قيادة لها ولا دور للأحزاب السياسية فيها، وأنّ مطالبها اجتماعية وتنموية وليست سياسية) قصداً واضحاً إلى محاولة إفراغها من محتواها السياسي



تدرّج الغضب الاجتماعي لاحقا إلى المطالبة بإسقاط النظام، (الشعب يريد إسقاط النظام) فجاءت نهايته في أقلّ من شهر. وكان هروب الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي وبعض أفراد عائلته مساء يوم 14 جانفي 2011، عنوانا لانزياح كابوس الاستبداد والفساد عن تونس. إذ تحرّر التونسيون ودخلوا في أجواء ما تواضعوا على تسميته بالثورة، التي دخلوا في حركيتها بعد 14 جانفي بأعداد أكبر بكثير مما حصل قبل ذلك.

قبل عموم التونسيين أن يتم التحوّل «الثوري» في إطار «دستور 1959»، المنقّح مرارا على قياس الحكّام، والذي طالما انتقدته المعارضة واعتبرته غطاء للاستبداد. استمرّ غضب الشباب واحتجاجاتهم وتصاعد وهج الثورة في اعتصام القصبّة 1 واعتصام القصبّة 2 وتشكّلت معارضة لهذا المسار في إطار «المجلس الوطني لحماية الثورة»<sup>(23)</sup>، وكانت من نتائج تصاعد الاحتجاجات والضغط، استقالة حكومة محمد الغنّوشي (آخر وزير أوّل في حكم بن علي) وإعلان الرئيس المؤقت فؤاد المبرز (آخر رئيس لمجلس النواب في حكم بن علي) إلغاء العمل بالدستور وحلّ الهيئات الدستورية القائمة وتحديد موعد لانتخاب مجلس وطني تأسيسي.

تشكّلت في ظروف اعترافها كثير من الغموض حكومة جديدة برئاسة الباجي قائد السبسي، (الوزير الأسبق في حكم الرئيس بورقيبة ورئيس

كان هروب الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي مساء يوم 14 جانفي 2011، عنوانا لانزياح كابوس الاستبداد والفساد عن تونس. إذ تحرّر التونسيون ودخلوا في أجواء ما تواضعوا على تسميته بالثورة، التي دخلوا في حركيتها بعد 14 جانفي بأعداد أكبر بكثير مما حصل قبل ذلك

[23] إطار سياسي غير رسمي للتشاور والتنسيق. ضمّ ممثلين عن الأحزاب والمجموعات السياسية الناشطة والمعرضة لنظام بن علي. وكان يعقد اجتماعاته برعاية الاتحاد العام التونسي للشغل والهيئة الوطنية للمحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. ناقش في اجتماعاته الأخيرة مشروع المرسوم المقترح لإحداث هيئة للإصلاح السياسي واقترح تعديلات جوهرية وشكل وفدا للقاء الرئيس المؤقت فؤاد المبرز لشرح موقف المجلس وقبوله إضفاء الصبغة الرسمية عليه تطويرا للجنة الإصلاح السياسي ومن أجل إيجاد رقابة على الحكومة في الفترة الانتقالية. لكن التغيير الحاصل في الحكومة أربك العملية وتم تمرير المرسوم دون التعديلات وانحلّ المجلس في ظروف غامضة ودون قرار جماعي من مكوّناته.

برلمان أسبق في أوائل حكم بن علي)، والذي لم يكن له أي حضور سياسي خلال الفترة الأخيرة التي سبقت الثورة. تكفلت الحكومة الجديدة بتأمين الانتخابات واستكمال المرحلة الانتقالية التوافقية، وتواطأت مختلف الأطراف السياسية والاجتماعية والمدنية في القبول بحكومة «سي الباجي».

تمّ بعث «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي»<sup>(24)</sup> لتحلّ عملياً مكان «المجلس الوطني لحماية الثورة» وتعمل في إطار رسمي بالتعاون مع الحكومة، وبسقف أقلّ بكثير ممّا طرحه المجلس في التنقيحات التي اقترح إجرائها على المرسوم الرئاسي المحدث للهيئة العليا.

تسارعت الأحداث وسط مخاوف أمنية جمّة وتضامن شعبي لافت في حماية الأحياء والممتلكات العامة والخاصة وفي ظلّ غموض في تفسير ما يحدث. غادر نزلاء السجون من السياسيين وأصحاب الرأي خاصّة مواقعهم وعاد المهجّرون تبعاً. نشطت الأحزاب والجمعيات بعد إعلان العفو التشريعي العام وإطلاق حرية التنظّم القانوني. تغيّرت ملامح الإعلام الخشبي وارتفع منسوب حرية التعبير إلى درجات قياسية. أسفرت بعض التحركات التلقائية في الإدارة والمؤسسات والمدن والقرى إلى إجبار مسؤولين في العهد البائد على التنحي تحت شعار «ديقاج» (Dégage) بمعنى

بعد الإطاحة  
بين علي غادر  
نزلاء السجون  
من السياسيين  
وأصحاب  
الرأي خاصّة  
مواقعهم وعاد  
المهجّرون تبعاً.  
ونشطت الأحزاب  
والجمعيات بعد  
إعلان العفو  
التشريعي  
العام وإطلاق  
حرية التنظّم  
القانوني.

[24] «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي» ترأسها أستاذ القانون الدستوري عياض بن عاشور الذي عينه بن علي قبل رحيله على رأس لجنة للإصلاح السياسي. وقد ضمّت الهيئة في انطلاقتها 71 شخصية من ممثلي الأحزاب والجمعيات والمنظمات والجهات، إضافة إلى أعضاء لجنة الخبراء التي عملت مع عياض بن عاشور في الصيغة الأولى للجنة الإصلاح السياسي. وقد تمّ توسيع تركيبة الهيئة لاحقاً في ظلّ انتقادات شديدة لمعايير اختيار الأعضاء ولعدم التوازن السياسي والأيدولوجي داخلها. واضطلعت بدور هامّ في إدارة المرحلة الانتقالية الأولى، رغم الانتقادات العديدة والنواقص، ووضعت القانون الانتخابي للمجلس الوطني التأسيسي، وانتخبت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات برئاسة كمال الجندوبي.

ارحل) واستبدالهم بأخرين، وشملت العمليّة حتى بعض أئمة المساجد.

هكذا بدت المرحلة الانتقالية الأولى مزيجا من الخطابات والمطالب والقرارات الثورية ومن القرارات والإجراءات والممارسات المضادّة للثورة. إذ تمّ من ناحية إقرار العفو التشريعي العام واعتقال بعض رموز النظام السابق وحلّ التجمع الدستوري الديمقراطي (الحزب الحاكم سابقا) وإدخال تغييرات في وزارة الداخلية ومصادرة بعض الأملاك المرتبطة بالرئيس السابق وعائلته وبشبكات الفساد المالي والتوجه إلى انتخاب مجلس وطني تأسيسي وتشكيل هيئة عليا مستقلة للانتخابات... وتمّ من ناحية ثانية وبالتوازي، تلاعب بجزء من الأرشيف الوطني وتنقل مشبوه للأموال واستعادة بعض الوجوه والدوائر المرتبطة بالمنظومة القديمة لمواقع النفوذ في الإدارة والإعلام والأمن والقضاء وتأسيس مجموعات من حزب التجمع المنحلّ، الذي لم يتمّ تفكيكه، لأحزاب بعناوين جديدة، وغياب أيّة رؤية أو توجهٍ جديّ للمحاسبة والمصارحة والمصالحة ولإصلاح المؤسسات والقطاعات وخاصة الداخلية والديوانة والقضاء والإعلام...

كثر الجدل واللغط في أغلب الأحوال، حول ماضي الاستبداد والفساد وحاضر الثورة وأهدافها ومستقبل تونس الجديدة التي يتطلّع إليها ضحايا العهد البائد. وتوجت المرحلة الانتقالية الأولى التي اعتمدت على «التوافق» بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي يوم 23 أكتوبر 2011، التي أشاد الجميع في الداخل والخارج بنزاهتها واعتبارها أوّل انتخابات حرة وتعددية وشفافة في تاريخ تونس.

تقدّم الإسلاميون في تونس، وكذلك الأمر في مصر، على باقي التيارات الفكرية والسياسية التي ساهمت بدورها في تلك النضالات، في أوّل انتخابات حرة وتعددية بعد تلك الثورات، ولم يكن تقدّمهم مصادفة، بل بدأ منطقيا وأتى تتويجا لمسار مخصوص لهذا التيار. فالإسلاميون عموما، بتنظيماتهم



تقدّم الإسلاميون في تونس، وكذلك الأمر في مصر، على باقي التيارات الفكرية والسياسية التي ساهمت بدورها في تلك النضالات، في أوّل انتخابات حرة وتعددية بعد تلك الثورات، ولم يكن تقدّمهم مصادفة، بل بدأ منطقيا وأتى تتويجا لمسار مخصوص لهذا التيار.





واتجاهاتهم المختلفة، شكّلوا كبرى الحركات الشعبية خلال العقود الأخيرة وكانوا مطاردين في الداخل والخارج وعُرِضوا للإقصاء والسجن والتصفية الجسدية والهجرة القسرية. كما تصدّروا المشهد السياسي الوطني والعالمي. وكانوا عنوان مواجهات للحكّام بالداخل وعنوان مواجهات لقوى الهيمنة الخارجية.

فهم التيار الأبرز الذي يقدّم نفسه بديلا عن تجارب الحكم التي يصفها بالفاشلة، من ليبرالية وماركسية وقومية. وهم التيار الأبرز في الدفاع عن الهوية العربية الإسلامية وفي قيادة المقاومة ضدّ العدو الصهيوني. وقد حقّقوا بطولات وانتصارات هامة على جميع الأصعدة رغم الأخطاء الفادحة وتورّط بعضهم في العنف والإرهاب أحيانا، وكسبوا تأييدا شعبيا متعاطفا رغم حملات الدعاية المضادّة لهم. فكان انتخاب الإسلاميين اعترافا لهم بتضحياتهم، وجنيا لثمار حضورهم اللافت، وتعاطفا مع محنهم من جهة، وكان أيضا انتصارا واضحا لتيار الهوية العربية الإسلامية في مواجهة نزعات التغريب والعلمنة القسرية واضطهاد «المتدينين» والتضييق عليهم في الحياة العامة من جهة ثانية. ويمكن اعتبار هذا التقدّم أيضا إنهاء لمرحلة من الصراع الأيديولوجي وإتاحة الفرصة لتجربة الإسلام السياسي الذي ظل مقصيا بعد أن جُربت بقية الأيديولوجيات. ولن يكون حكم الإسلاميين بهذا المعنى سوى مرحلة مثل المراحل السابقة من حكم التيارات الأخرى.

انتصب مجلس تأسيسي منتخب من المعارضين السابقين في أغلبيته الساحقة، وإن بدا كثير منهم من غير المعروفين، واختار أعضاء المجلس المعارض البارز مصطفى بن جعفر رئيسا له. تمّ تسليم السلطة للفائزين في الانتخابات وسط أجواء لافتة وُصفت بالمتحضّرة والديمقراطية. دخل المنصف المرزوقي، المعارض الشرس لبن علي، قصر قرطاج رئيسا لتونس.



كان انتخاب الإسلاميين اعترافا لهم بتضحياتهم، وجنيا لثمار حضورهم اللافت، وتعاطفا مع محنهم من جهة، وكان أيضا انتصارا واضحا لتيار الهوية العربية الإسلامية في مواجهة نزعات التغريب والعلمنة القسرية واضطهاد «المتدينين» والتضييق عليهم في الحياة العامة من جهة ثانية



ودخل حمادي الجبالي السجين السياسي من حركة النهضة المحظورة سابقا، قصر القصبة، رئيسا لحكومة كان كثير من أعضائها من المساجين السياسيين والمهجرّين والمعارضين البارزين. وكانت كلّ هذه التحوّلات التي حاولنا اختزالها في العناوين الكبرى أدلّة قاطعة على أن تغييرات كبرى قد حصلت في الحكم وفي المجتمع، يحقّ وصفها بالثورة دون تردّد. ثورة شدّت أنظار العالم وشاع خبرها، وسرعان ما انتقل فتيلها إلى ربوع عربيّة أخرى في مصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا، وكان انتصار الثورة في مصر وليبيا خاصة خير سند للثورة التونسيّة.



إن ما يزيد في صعوبات فهم ما حدث وفي تعقيدات الجدل النظري حول الثورة التونسيّة وجود أسئلة عديدة لم تحسم أجوبتها ومعطيات كثيرة لم يتم الكشف عنها رغم أعمال اللجان العديدة التي تشكلت في الغرض ورغم مرور وقت ليس بالقليل.

تعاقت الحكومات بعد الثورة، لكن إلى حدّ الآن لا توجد رواية رسميّة لما حدث في يوميات الثورة وخاصة يوم 14 جانفي وما تلاه. كما لا توجد روايات غير رسميّة موثوق بها ومتفق عليها. مازال التونسيون يتطلّعون إلى الحقيقة حول من قتل الشهداء وأصاب الجرحى؟ ما حقيقة القنّاصة؟ ما الذي دفع بن علي إلى الهروب المفاجئ؟ ما تفاصيل ما جرى بقرطاج في الساعات الأخيرة قبل الهروب وما تلاها من قرارات؟ من كان يدير دقّة الأمور ويقف وراء القرارات الحاسمة؟ ما حجم التدخل الخارجي في الأحداث والقرارات؟ من هي الجهات المتدخلّة؟ هل فرّ بن علي أم أجبر على المغادرة؟ ماذا حصل في صفوف قوات الأمن والجيش؟ ما حقيقة محاولات الانقلاب الفاشلة أو المتضادّة؟ ما جوهر الصّراع داخل النخبة الحاكمة وما هي أطرافه؟ ما سرّ الاعتقالات في صفوف القيادات الأمنية والسياسية؟ هل حصلت صفقات سياسيّة من وراء ظهور عموم التونسيين؟... أسئلة عديدة لم تحسم أجوبتها ومعطيات كثيرة لم يتم الكشف عنها رغم أعمال اللجان العديدة التي تشكلت في الغرض ورغم مرور وقت ليس بالقليل. وهذا ما يزيد في صعوبة فهم ما حدث وفي تعقيدات الجدل النظري حول الثورة التونسيّة.





غالباً ما نُشخصن  
نحن العرب  
قضايانا، ونُشيطن  
حاكماً ما،  
ونسقط عليه  
كل إخفاقاتنا  
وننسب إليه كل  
الفساد وجميع  
الجرائم، ونربط  
كل ألامنا  
الوردية في التغيير  
وبلوغ وضع أفضل،  
بالتخلص من  
شخصه وحلول  
حاكم جديد  
مكانه بأيّة  
طريقة تيسرت.  
لكن ما أصعب  
أن تتحقق الآمال  
لمجرد تغيير  
الأشخاص



## تغيّر الحكّام ولم يتغيّر الحكم

غالباً ما نُشخصن نحن العرب قضايانا، ونُشيطن حاكماً ما، ونسقط عليه كلّ إخفاقاتنا وننسب إليه كل الفساد وجميع الجرائم، ونربط كلّ ألامنا الوردية في التغيير وبلوغ وضع أفضل، بالتخلّص من شخصه وحلول حاكم جديد مكانه بأيّة طريقة تيسّرت. لكن ما أصعب أن تتحقق الآمال لمجرّد تغيير الأشخاص. فنحن قد غيّرنا حكامنا أكثر من مرّة خلال الحقبة الحديثة. استبدلنا «الملوك الخونة» بـ «الضباط الأحرار» أو بـ «رؤساء جمهوريات» ناشئة، سواء تمّ ذلك عبر الانقلابات العسكرية أو الوفاة الطبيعية لبعض الحكّام، وهي آليات التداول لدينا التي سادت منذ الخمسينات إلى حدود الثمانينات من القرن الماضي، وكنا نسميها «ثورات»، لكن في كل الأحوال تغير الحكّام ولم تتغير أوضاعنا نوعياً كما تطلّعنا في كلّ مرّة (25).

[25] انظر مقالنا «تحدّي التغيير في البلاد العربية: تغيّر الحكّام ولم يتغيّر الحكم» منشور بجريدة القدس العربي (لندن) العدد 6641 الجمعة 15 تشرين الأول /أكتوبر 2010 و بجريدة الطريق الجديد (تونس) العدد 201 من 16 إلى 22 أكتوبر 2010.

حكم الماركسيون والقوميون العرب والإسلاميون والليبراليون ومن لا يدخلون ضمن هذه التصنيفات، ولكن أساليب الحكم معهم لم تختلف كثيرا، وظلت الحرية والديمقراطية والاشتراكية والوحدة والتقدم... قيما لم تتجاوز الشعار. وظلّ فساد الحكّام والتنكيل بالمخالفين وتعذيبهم وتزييف الانتخابات (إذا حصلت) والتنمية المفقودة والفوارق الاجتماعية المتزايدة... مميزات مشتركة لأنظمة كانت متضامنة ضد شعوبها.

جاء «الربيع العربي» في بداية القرن الجديد مختلفا عن تجاربنا في تغيير الحكام عن طريق انقلابات كانت قد اتخذت إسم الثورات في النصف الثاني من القرن الماضي. فالثورات الأخيرة، راكمت نضالات أجيال، كما توجت انتفاضات شعبية غير مسبوقه في ربوعنا، ونخص بالذكر الثورتين التونسية والمصرية، لتزامنهما وتشابههما ولطابعهما السلمي وسرعة نجاحهما في إسقاط رؤوس الاستبداد والفساد. وبعد سنتين فقط من تلك الثورات، بدأت خيبة الأمل. فقد أخذت أحلام التغيير المنشود تتبدد بسرعة وتراجعت الآمال العريضة التي تلت الأشهر الأولى للثورتين، وبات الناس يتحدثون عن عودة أساليب الحكم السابق، وعن تردّي الأوضاع عما كانت عليه. إذ يرتفع منسوب الفساد ويهمّش المخالفون ويُقرب الموالون ويُمجّد الزعيم، ولا ينتج الحكام الجدد إلا حاشية موالية ومضلّلة، وأنصارا تُبعا، وخطابا سياسيا ممجوجا وفاقدا للمصداقية. وكأنّ الثورة حصلت ليسعد من جاؤوا إلى الحكم ويتواصل شقاء الأغلبية التي أنجحت الثورة وعلقت عليها آمالها في عيش أفضل وغد أسعد.

فمع تأكيدنا على مسؤولية رأس النظام عما تؤول إليه الأوضاع، وعلى مبدأ التداول على الحكم باعتباره جوهر النظام الديمقراطي، حقيق بنا أن نعمّق النظر أكثر في تعقيدات التغيير ومتطلباته، في ضوء المشهد العربي عموما والتونسي خصوصا، لنستفيد من تجارب الماضي ونعي حقائق



راكمت  
الثورات الأخيرة،  
نضالات أجيال،  
كما توجت  
انتفاضات شعبية  
غير مسبوقه  
في ربوعنا،  
ونخص بالذكر  
الثورتين التونسية  
والمصرية،  
لتزامنهما  
وتشابههما  
ولطابعهما السلمي  
وسرعة نجاحهما  
في إسقاط رؤوس  
الاستبداد والفساد.



الأمر بعيداً عن العنتريات والأحلام الوردية والشعارات وتبسيط القضايا إلى حد الإسفاف.

فهل المنشود من تغيير الحكّام وراثته الحكم أم تغييره؟ وهل يتحقّق التغيير المنشود في البلاد العربية في ظلّ مؤسسات للحكم موروثه عن الماضي، ومفرغة من محتوياتها، تعاني من الترهّل أو التبعية للفريق الحاكم؟ وهل تتركّس الديمقراطية في الحكم، في ظلّ ضعفها داخل الأحزاب السياسية وفي جمعيات المجتمع المدني التي تفتقر في أغلبها إلى العمل المؤسّساتي؟ وهل نقنع المجتمع بالبديل الديمقراطي في ظلّ عجز السياسيين في المواقع المختلفة عن إعطاء المثال في احترام المبادئ وتغليب المصلحة العامة وكسب المصداقية؟ وهل ينجح التغيير إذا صدقت النوايا وتوفر العزم لدى الحكام أو المعارضين، في ظلّ مجتمع مُحْتَقَن، تنعدم فيه ثقافة المواطنة والتعايش، ويتنفّس أفراد الاستبداد والانفراد بالرأي، ويضيقون بالنقد والاختلاف، وتفوح رائحة العنف والتكيل بالخصم من عباراتهم؟

وإذا بدأ تحقيق المواطنة والديمقراطية متعذراً على غرار ما هو عليه الحال اليوم، هل نستسلم للواقع ونرضى بالموجود ونقنع بالتغيير الشكلي خوفاً من الفراغ والفتنة، فيقتلنا اليأس؟ أم نسلّم مصيرنا لزعماء، يركبون تدمر الناس ويؤججون عدم رضاهم، فإذا دققت في خطاباتهم وآليات تفكيرهم وتتبع مساراتهم وممارساتهم، قد لا تقف على فوارق بينهم وبين من ينفقونهم في الحكم سوى اختلاف المواقع؟ باختصار العبارة، هل ثقافة الاستبداد من صناعة حكام مستبدّين ولّوا؟ أم هي التي تظلّ تصنع مستبدّين على الدوام؟



حقيق بنا أن  
نعمّق النظر  
أكثر في  
تعقيدات التغيير  
ومتطلباته، في  
ضوء المشهد العربي  
عموماً والتونسي  
خصوصاً،  
لنستفيد من  
تجارب الماضي  
ونعي حقائق  
الأمر بعيداً عن  
العنتريات  
والأحلام الوردية  
والشعارات  
وتبسيط القضايا  
إلى حد الإسفاف





لا شك أن التوثيق الموثوق به لحالات التعذيب حتى الموت وتشويه أجساد المعتقلين في مراكز الأمن أو الجيش العراقي، والتقارير المتواترة حول هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتي تعود فيها المسؤولية المباشرة لحكام العراق بعد سقوط نظام «صدام حسين»، تجعلنا نقطع بأن الأمور لم تتغير في الجوهر من زاوية حقوق الإنسان وتطلعات الشعب العراقي إلى حياة كريمة تنسيهم آلام الماضي وذكرياته



## الجرح النازف في العراق

لنأخذ مثالا دالاً على ما سبق وهو استمرار انتهاك حقوق الإنسان في العراق الذي مازال جرحه ينزف بعد أكثر من إثني عشر سنة من سقوط بغداد في 9 افريل 2003، لنسأل هل اختفت حالات التعذيب والتنكيل بالمعارضين باعتبارها أهمّ عناوين دكتاتورية حكم صدام حسين؟ وهل تحسّنت أوضاع حقوق الإنسان باعتبارها بوصلة الديمقراطية والتغيير نحو الأفضل؟ ألم يأت الحكّام الجدد للعراق بوعود إنهاء الدكتاتورية والظلم والجرائم ضد الإنسانية وفي مقدمتها التعذيب حتى الموت والقتل الجماعي التي نُسبت لصدام ومساعديه من حزب البعث؟ ألم يؤسس حكام العراق الجدد شرعيتهم السياسية على أساس أنهم ضحايا «العهد البائد» وأنهم المؤتمنون على آمال العراقيين في التغيير؟ ألم يصدّع الأمريكيون والأوروبيون آذاننا بتعداد جرائم صدام والتبشير بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في العراق الجديد؟ أين نحن الآن من ذلك بعد أكثر من إثني عشر سنة من سقوط نظام البعث بالعراق؟

لا شك أن التوثيق الموثوق به لحالات التعذيب حتى الموت وتشويه أجساد المعتقلين في مراكز الأمن أو الجيش العراقي، والتقارير

المتواترة حول هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتي تعود فيها المسؤولية المباشرة لحكّام العراق بعد سقوط نظام «صدام حسين»، تجعلنا نقطع بأن الأمور لم تتغير في الجوهر من زاوية حقوق الإنسان وتطلعات الشعب العراقي إلى حياة كريمة تنسيهم آلام الماضي وذكرياته. فاستمرار التعذيب يؤكد أنّ المشكلة ليست في تبدل الحكّام، بل في جوهر الحكم وطبيعة القيم التي ينبني عليها ومضمون ثقافة المحكومين والقائمين على الحكم. وبالتالي ما قيمة تغيير الحكّام، إذا كانت تكلفته باهظة، وإذا لم يسعد به المحكومون، وفي الحد الأدنى تُضمن سلامتهم وتتم حمايتهم من التعذيب والمعاملات القاسية والمهينة، والتي صارت من أكبر الجرائم المُستقبحة في البلدان التي حققت أحداثها وحصّنت مجتمعاتها ضد تلك الممارسات؟



استمرار  
التعذيب يؤكد  
أنّ المشكلة  
ليست في تبدل  
الحكّام، بل  
في جوهر الحكم  
وطبيعة القيم  
التي ينبني عليها  
ومضمون ثقافة  
المحكومين  
والقائمين  
على الحكم.  
وبالتالي ما قيمة  
تغيير الحكّام،  
إذا كانت  
تكلفته باهظة،  
وإذا لم يسعد به  
المحكومون.



ألم تلجأ إدارة بوش الابن على سبيل المثال إلى البحث عن طرق وأماكن لممارسة التعذيب وانتهاك حقوق الإنسان - غير الأمريكي طبعاً - خارج التراب الأمريكي، باستحداث السجون السرية واستعمال المياه الدولية ومعتقل «غوانتانامو» سيئ الذكر، هروبا من طائلة القانون الأمريكي والرأي العام الأمريكي والآليات القانونية والمؤسساتية الأمريكية التي تحاصر التعذيب وتأخذ على أيدي مرتكبيه. وكان المخلصون من نشطاء حقوق الإنسان، من الأمريكيين والأوروبيين أساساً وراء كشف تلك الانتهاكات. والدرس الذي يهمننا هنا هو الوقوف على أهمية ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع ووضع الآليات الضامنة لحمايتها من الانتهاك والتعويل في كل ذلك بالدرجة الأولى على المواطنين الأحرار المتشبعين بتلك الثقافة والتمسكين بها في كل الظروف، والمتربّصين بكلّ من ينتهكها بالتتبع القانوني أمام القضاء وبالعقاب السياسي في الانتخابات.

وما يحصل بالعراق، يصحّ سحبه على بلدان ثورات الربيع العربي

التي لم يتوقّف فيها التعذيب وما زالت تسجّل بها انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان. وهذا ما يجعلنا نخلص إلى أنّنا لن ننجح في التغيير الديمقراطي ولن نتكرّس حقوق الإنسان في ربوعنا دون النجاح في ترسيخ ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان وتأسيس الآليات الضامنة لها في الواقع. ولن نُؤمّن التغيير بالتعويل على شعارات دعاة التغيير ولا على وعودهم ولا حتى على نواياهم الصادقة. إن الضامن الوحيد والمؤمّن للتغيير المنشود هو الشعب المسلّح بثقافة التغيير والساھر على تطبيقها، ومؤسسات الدولة التي ترعى ذلك. ولا خوف بعد ذلك من الحكّام، أيّا كانوا، إذا حكموا مجتمعاً ديمقراطياً ترسّخت فيه المواطنة وصارت ثقافة سائدة، وقامت فيه مؤسسات الدولة بدورها بصرف النظر عن الأشخاص الماسكين بها. وصدق من قال قديماً: «كيفما تكونوا يُولّ عليكم».



أنّا لن ننجح في التغيير الديمقراطي ولن نتكرّس حقوق الإنسان في ربوعنا دون النجاح في ترسيخ ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان وتأسيس الآليات الضامنة لها في الواقع. ولن نُؤمّن التغيير بالتعويل على شعارات دعاة التغيير ولا على وعودهم ولا حتى على نواياهم الصادقة.







كانت فكرة  
الحكم  
من خلال ائتلاف  
حزبي ثلاثي  
في تونس اختيارا  
صائبا مقارنة  
بالتجربة المصرية  
على سبيل المثال،  
مع أن ذلك الثلاثي  
لم يمنح الحكم  
الجديد السند  
السياسي الكافي  
لمواجهة تحديات  
كبرى بعد الثورة  
وارث ثقيل لم  
يحسن الثلاثي  
الحاكم تقديره.

## الثورات المهدورة والمغدورة والمواطنة المتعثرة

كانت فكرة الحكم من خلال ائتلاف حزبي ثلاثي في تونس<sup>(26)</sup> اختيارا صائبا مقارنة بالتجربة المصرية على سبيل المثال، مع أن ذلك الثلاثي لم يمنح الحكم الجديد السند السياسي الكافي لمواجهة تحديات كبرى بعد الثورة وإرث ثقيل لم يحسن الثلاثي الحاكم تقديره. دفعت نشوة الانتصار في الانتخابات أطراف «الترويكا»، في المرحلة الأولى من الحكم على الأقل، إلى إظهار نزعة إلى الهيمنة والانفراد، زادت في توتير الوضع السياسي. وكان وصفها للمعارضة بأصحاب «الصفير فاصل» تعبيرا خاطئا ومُضِلًّا وسلبيا<sup>(27)</sup>.



[26] الائتلاف الحزبي الثلاثي المسمى بـ «الترويكا» والمتكوّن من أحزاب حركة النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات. وهي الأحزاب الفائزة بالمراكز الأولى في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي.

[27] انظر مقالنا «23 أكتوبر: شرعية ضرورية لكن ليست فوق النقد» منشور بجريدة «المغرب» (يومية تونسية) بتاريخ 6 أكتوبر 2012 و بالعدد 14 من مجلة «الإصلاح» الإلكترونية بتاريخ 05 أكتوبر 2012.

أساءت «الترويكا» بقيادة حركة النهضة استخدام التفويض الشعبي في حكم تونس بعد الثورة. فبدأت تشتغل بموروث الحكم المنهار في حين تشدّد في خطابها على التأسيس والقطع مع الماضي. فتعدّدت الأخطاء في مفارقة عجيبة يحاول فيها الحكّام الجدد تحقيق أهداف الثورة بمؤسسات وتشريعات الحكم الذي قامت ضدّه الثورة. فالائتلاف الحاكم لم يف بوعوده المعلنة في برامج وحملاته الانتخابية، وكشف عن سذاجة سياسية أو سوء تقدير، حين علّق آمالا عريضة على انتصار الثورة الليبية وعلى وعود الأشقاء والأصدقاء بالدعم المطلوب. وتآكلت مصداقية الحكم مع مرور الأشهر وتجديد وعوده بالنتائج المرجوة في قادم الأيام. عجزت الحكومة على تنفيذ مشاريعها المعلنة في الجهات المحتقنة خاصة، ولم يضطلع المجلس الوطني التأسيسي بدوره التشريعي في توفير الإطار القانوني الثوري لتجاوز عقبات المنظومة القديمة. بل كشف هذا المجلس عن قصور واضح في الاضطلاع بمهمته الرئيسية في كتابة دستور جديد وفي سائر مهامه الأخرى.

تفاقم التهريب بأنواعه واستشرى الاحتكار والفساد وارتفعت الأسعار وكثر التذمّر الشعبي من صعوبات العيش وتراجع الخدمات. تعطلّ الإنتاج في قطاعات حيوية وخاصة في الفسفاط، وخضعت الحكومة للابتزازات المطالبة للقطاعات وتضرّرت ميزانية الدولة التي أثقل كاهلها، فازدادت المصاعب المالية وارتفعت المديونية وشحّت القروض. تأزّمت العلاقة بالنقابات وخاصة بالاتحاد العام التونسي للشغل في مناسبات عديدة، وتنامى العنف اللفظي والمادي في المشهد العام إلى أن بلغنا الاغتيال السياسي<sup>(28)</sup>.

[28] تمّ اغتيال الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين شكري بلعيد في 6 فيفري 2012 واغتيال الأمين العام للتيار الشعبي وعضو المجلس التأسيسي محمد البراهمي في 25 أوت 2012.



أساءت  
«الترويكا»  
بقيادة حركة  
النهضة استخدام  
التفويض الشعبي  
في حكم تونس  
بعد الثورة. فبدأت  
تشتغل بموروث  
الحكم المنهار  
في حين تشدّد  
في خطابها على  
التأسيس والقطع  
مع الماضي.



وتصاعدت المخاوف الأمنية بعد الاكتشافات المتكررة لمخابئ للأسلحة في مناطق مختلفة من البلاد وتمّ استهداف عناصر من الجيش والأمن الوطنيين على يد إرهابيين. تراكمت التجاوزات في مجال انتهاك حقوق الإنسان، فكان القمع البوليسي على طريقة النظام السابق في أكثر من مناسبة وتآزمت العلاقة بالمعارضة الديمقراطية داخل المجلس التأسيسي خاصة<sup>(29)</sup>، وكانت المواجهة مع المتشدددين الدينيين على أكثر من صعيد، وتمّت تصفية بعض عناصرهم ودخل عنصر الدم على الخط بعد الثورة<sup>(30)</sup> وتواترت أخبار عن عودة التعذيب واستشهد مضرّبون عن الطعام بالسجون<sup>(31)</sup>. كما تكرّرت الإخفاقات في السياسة الخارجية ولم تظهر مؤشرات إيجابية نوعية في العلاقة بالجيران.



تأخّر مسار العدالة الانتقالية، الذي تتحمّل فيه «الترويكا» المسؤولين الرئيسيين، ووصفت سياسات السلطة «بالأيادي المرتعشة» حتى من طرف أنصارها، وازدادت الشكوك حول مسار المصالحة والمحاسبة التي يتحدّث به جميع الفاعلين ولا يتقدم في مستوى الممارسة.

تأخّر مسار العدالة الانتقالية، الذي تتحمّل فيه «الترويكا» المسؤولية الرئيسية، ووصفت سياسات السلطة «بالأيادي المرتعشة» حتى من طرف أنصارها، وازدادت الشكوك حول مسار المصالحة والمحاسبة والمصالحة، الذي يتحدّث به جميع الفاعلين ولا يتقدم في مستوى الممارسة. وتنامت أزمة الثقة بين الماسكين الجدد بالسلطة وخصومهم، من أصدقائهم في المعارضة بالأمس أو من المستفيدين من الحكم السابق. يتبادل الفريقان تهم احتكار السلطة وعقلية الغنيمة ونزعة الهيمنة غير المشروعة على



[29] راجع مقالنا «على هامش التجاذبات حول أحداث 9 أبريل 2012: مبادرة سياسية لخفض التشنّج وبناء الشرعية» منشور بجريدة المغرب (اليومية التونسية) بتاريخ 18 أبريل 2012. ومنشور بالتوازي في جريدة «الضمير» (اليومية التونسية).

[30] انظر مقالنا «اقتحام السفارة الأمريكية بتونس.. المنعرج» منشور بجريدة «المغرب» بتاريخ 2012/09/22 وبالعدد 13 من مجلة «الإصلاح» الإلكترونية «alislah.mag@gmail.com»

[31] توفي بشير القلي ثم محمد بختي في نوفمبر 2012 الوقوفان بتهمة الانتماء إلى تيار ديني متشدّد بعد إضراب عن الطعام بسجن المرناقية بتونس استمرّ أكثر من شهرين احتجاجا على إيقافهما.

الدولة من جهة، أو عدم التسليم بنتائج الانتخابات الحرة والتأمر على السلطة الشرعية وعرقلة عملها من جهة أخرى.

ومع هذا الكمّ من الأخطاء في وضع انتقالي لا تخفى مصاعبه، بدا الإعلام في الأغلب، منحازاً ضدّ الحكم، وكان ذلك عنصراً إيجابياً في المشهد وفي تحقيق التوازن المفقود بين الحكم والمعارضة. غير أن مناكفتها للحكم صارت تدفع المعارضة إلى مجارة المزاج الغاضب وتأجيجه عبر وسائل الإعلام، ولو بافتعال المعارك أو تغيير المواقف بما لا ينسجم مع المنطلقات والمبادئ. كما أنها لا تتورع إذا لزم الأمر عن تحريض المؤسسة العسكرية أو حتى الأمنية في الداخل، والتحريض الخارجي بالنفخ في الأخطاء أو مهاجمة الحلفاء أو تثبيط الشركاء. وهكذا يصير رفض كل ما يأتي من السلطة شغل المعارضة التي لم تطوّر من جانبها أية بدائل<sup>(32)</sup>.

لعبت أطراف من المعارضة، التي اختارت بعض الأحزاب التموقع فيها مبكراً، أدواراً سلبية في عرقلة المسار التأسيسي وإرباك الحكم الجديد واتخذ جزء منها منحى انقلابياً أصلاً، ولم تتحمّل أطراف أخرى منها مسؤولياتها بالقدر الكافي في البناء باعتبارها شريكاً في السلطة اعتماداً على تمثيليتها في المجلس الوطني التأسيسي بصفته السلطة الأصلية. لكن هذه المعادلة استطاعت في المحصلة أن تخلق حالة من التوازن في المشهد السياسي، الذي يبدو ضرورياً للديمقراطية، وكان مفقوداً في نتائج الانتخابات. كما نجحت أطراف من المعارضة في الاستفادة من انحياز الإعلام عموماً ضدّ «الترويكا» لتفرض عليها حالة من الضغط



لعبت أطراف من المعارضة، التي اختارت بعض الأحزاب التموقع فيها مبكراً، أدواراً سلبية في عرقلة المسار التأسيسي وإرباك الحكم الجديد واتخذ جزء منها منحى انقلابياً أصلاً، ولم تتحمّل أطراف أخرى منها مسؤولياتها بالقدر الكافي في البناء باعتبارها شريكاً في السلطة اعتماداً على تمثيليتها في المجلس الوطني التأسيسي بصفته السلطة الأصلية



[32] انظر مقالنا «معالجة هادئة لأوضاع متفجرة» منشور بجريدة «المغرب» (يومية تونسية)

بتاريخ 2012/05/31

والمراقبة الإيجابية، وتجبرها على المراجعة والتعديل في مرّات عديدة وفي مواضيع مختلفة.

لم يكن الخطأ في خيار انتخاب مجلس وطني تأسيسي كما يرى البعض، فهذا الخيار يبدو أقرب إلى جوهر الثورة في النزوع إلى القطع مع منظومة الفساد والاستبداد، بل كان الخطأ في ضعف تمثّل مقتضيات التأسيس والتعاطي غير المناسب معها. فقد كان استقطاب المشهد السياسي بين حكومة ومعارضة على سبيل المثال غير صحّي في سياق تأسيسي، يقتضي شراكة لا تطمس التعدّية وحقّ الاختلاف.



ضاع معنى التأسيس الذي كان يقتضي في الحد الأدنى وفي المقام الأول تقويماً عميقاً لخيارات الحكم السابق وأخطائه الكبرى والتوافق على ملامح مشروع وطني جديد، يعبئ الشعب في العمل على تحقيقه وتنافس الأحزاب السياسية في تقديم البرامج والمقترحات التفصيلية لإنجازه

وإضافة إلى ما سبق، زادت الأخطاء المنهجية في تمثي المجلس الوطني التأسيسي الطين بلّة، وخاصة عدم تقيده بفترة زمنية، وضعف أدائه، وحدّة المناكفات السياسية داخله. ضاع معنى التأسيس الذي كان يقتضي في الحد الأدنى وفي المقام الأول تقويماً عميقاً لخيارات الحكم السابق وأخطائه الكبرى والتوافق على ملامح مشروع وطني جديد، يعبئ الشعب في العمل على تحقيقه وتنافس الأحزاب السياسية في تقديم البرامج والمقترحات التفصيلية لإنجازه. كما يقتضي تسريع آلية وطنية متفق عليها للعدالة الانتقالية وللمحاسبة والمصالحة والمصالحة الوطنية. وخلق حالة من الاستقرار وبداية حلّ المشاكل حسب الأولويات في إطار من الشراكة الواسعة والتعاون على رفع التحديات وإنجاح المسار الانتقالي.



ولعلّ ممّا أضعف المشهد السياسي الجديد، رغم المكاسب العديدة على صعيد ممارسة الحريات، هو انزياح هذا المشهد تدريجياً إلى نفس ما كان عليه تقريبا قبل الثورة. ونعني بذلك خاصّة ما انتهى إليه المشهد من حالة استقطاب أيديولوجي وسياسي مع اختلاف تسميات الأطراف وتموقعها في صفوف النخب، مقابل حالة عزوف متنامية من الأغلبية عن المشاركة،

واستمرار أزمة التنمية السياسية وضعف ثقافة المواطنة والديمقراطية<sup>(33)</sup>.

وفي ظلّ ذلك الأداء المخيب للآمال من الطبقة السياسية عموماً،<sup>(34)</sup> وخاصة «للترويكا» الحاكمة بعد الثورة، التي يحملها البعض المسؤولية المباشرة في تقوية شوكة القوى المضادة للثورة، تسلّل أنصار النظام السابق من القوى المضادة للثورة وسط الألغام، فهم أهل الخبرة والمكر والمقدرة، لتنفيذ مخططاتهم. فكان الترويج للفشل الذريع للماسكين بالسلطة بعد الانتخابات، وتحسّر بعضهم علناً عن أيام الرئيس المخلوع، وعبروا عن الندم على الثورة أو على التصويت للحاكمين الجدد، وتنامت أنشطة الأحزاب المحسوبة على النظام القديم وتوسّعت قاعدتها، وتجراً بعض رموز الفساد والاستبداد على العودة إلى الإعلام بل تصدّروا المعارضة، وكانت تلك مؤشرات على احتمالات عودة النظام القديم، وعلى سقوط الثورة في أيدي من لا ينفكّون عن ادّعاء حمايتها.

ولم يكن الوضع في مصر بعيداً عما هو عليه الحال في تونس. فقد أظهرت الاحتجاجات، ضدّ «الإعلان الدستوري» للرئيس محمد مرسي، في اتّساعها الجغرافي والعدد الكبير للمشاركين فيها، ممّن صبّوا جام غضبهم على القوى الإسلامية، وفي مقدمتهم جماعة الإخوان المسلمين، حالة الاحتقان الشعبي وعدم الرضا عن الحاكمين الجدد الذين تمّ التصويت لهم في الانتخابات

في ظلّ ذلك الأداء المخيب للآمال من الطبقة السياسية عموماً، وخاصة «للترويكا» الحاكمة بعد الثورة، التي يحملها البعض المسؤولية المباشرة في تقوية شوكة القوى المضادة للثورة، تسلّل أنصار النظام السابق من القوى المضادة للثورة وسط الألغام، فهم أهل الخبرة والمكر والمقدرة، لتنفيذ مخططاتهم.

[33] انظر ورقتنا بعنوان «حركة 18 أكتوبر: نجاح الإضراب وتعثرت الحركة»، بورشة العمل التي نظّمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان يومي 19 و 20 ماي/أيار 2007 بعنوان «أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي؟». منشورات المركز 2008.

[34] انظر مقالنا «23 أكتوبر: شرعية ضرورية لكن ليست فوق النقد» منشور بالعدد 14 من مجلة «الإصلاح» الإلكترونية بتاريخ 05 أكتوبر 2012 وبجريدة «المغرب» (يومية تونسية) بتاريخ 6 أكتوبر 2012. وكذلك مقالنا «بين حكم خائف ومعارضة يائسة: متى يأذن صبح العرب بالبلج؟» منشور بالعدد 11 من مجلة «الإصلاح» الإلكترونية بتاريخ 03 ماي 2013.

بأغلبية مريحة. كما أدّى عدم التوافق بين القوى التي شاركت في الثورة، على غرار ما حصل بتونس، إلى خلط الأوراق ونجاح قوى معادية للثورة في اختراق للمشهد السياسي.<sup>(35)</sup>

ولعلّ هذا المقتطف من دراسة في الغرض، تكاد تتطابق مع ما بيّنا في الحالة التونسية. تذكر الدراسة أنّ «القوى السياسيّة المعارضة من يساريّة وقوميّة وليبراليّة وغيرها، والتي اجتمعت تحت سقف ما بات يُعرف بـ«جبهة الإنقاذ الوطني»، تبنت سلوكًا سياسيًا شبيهًا بذلك الذي اعتمده الإخوان المسلمون، فسرعان ما دخلت هذه القوى على إثر نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسيّة (مُحفّزة بما عكسته تلك النتائج من تراجع شعبيّة الإسلاميين) في لعبة المعارضة المطلقة للتّيّار الإسلاميّ. لقد ارتكبت هذه القوى السياسيّة الخطأ نفسه الذي سار عليه الإخوان المسلمون، متناسية أنّ شروط المرحلة الانتقاليّة تختلف جذريًا عن شروط اللعبة الديمقراطيّة في ظلّ نظامٍ سياسيّ ذي مؤسّسات ديمقراطيّة ناجزة. وأصبح أسلوب المناكفة يطغى على سلوكها السياسيّ. ولم تقم هذه القوى بتطوير برنامجٍ عملٍ واضحٍ للمرحلة الانتقاليّة يُبنى على أساسه مدى تقاطعها أو افتراقها مع سياسات الرئيس مرسي وتّيّاره السياسيّ (...)

تكمن المشكلة في أنّ الأحزاب المصريّة المعارضة بدأت من نهاية عمليّة التحوّل الديمقراطيّ وليس من بدايتها. وكأنّ وظيفة المعارضة هي المعارضة فحسب، ووظيفة الأغليبيّة هي تمرير إرادتها فحسب. لقد

[35] انظر مقالنا «بين حكم خائف ومعارضة يائسة: متى يأذن صبح العرب بالبلج؟» (مؤشّرات غير مطمئنّة في تونس ومصر)، منشور بالعدد 11 من مجلة «الإصلاح» الإلكترونيّة بتاريخ 03 ماي 2013.

إنّ «القوى السياسيّة المعارضة المصريّة التي اجتمعت تحت سقف ما بات يُعرف بـ«جبهة الإنقاذ الوطني»، تبنت سلوكًا سياسيًا شبيهًا بذلك الذي اعتمده الإخوان المسلمون، فسرعان ما دخلت هذه القوى على إثر نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسيّة في لعبة المعارضة المطلقة للتّيّار الإسلاميّ.



تغلب التنافس الحزبي على المسؤولية الوطنية المشتركة في إنجاز التحول الديمقراطي، إذ جرى التخلي عنها». (36)

وفي ظلّ حكم خائف من محيطه الداخلي والإقليمي والدولي، وحريص على تمسّكه بالحكم بما يقتضيه ذلك من تنازلات أو ترصيات أو تردّد في القرار أو تنكّر لاستحقاقات الثورة، وفي ظلّ معارضة يائسة من قلب موازين القوى شعبياً وغير واثقة من تغيير الحكم عبر الانتخابات، ضاقت الآفاق، ولم يتحمّل الطرفان المسؤولية الوطنية في الإنقاذ وتغليب المصلحة العامة، فكانت سيناريوهات حسم الصراع المفتوح والعملي من أجل الحكم، بطرق غير ديمقراطية وعلى حساب الشعب والوطن، فبحث كل طرف عن سند قوي له في الداخل أو في الخارج، بما فسح المجال واسعاً لصفقات غير نظيفة في الداخل، أو لحشر أنوف أطراف خارجية في المعارك المحلية. وفي كل الأحوال انتكست الديمقراطية وتعثّرت المواطنة.



كانت  
سيناريوهات حسم  
الصراع من أجل  
الحكم،  
غير ديمقراطية  
وعلى حساب  
الشعب والوطن،  
فبحث كل طرف  
عن سند قوي  
له في الداخل  
أو في الخارج، بما  
فسح المجال واسعاً  
لصفقات غير  
نظيفة في الداخل،  
أو لحشر أنوف  
أطراف خارجية  
في المعارك  
المحلية وفي كل  
الأحوال انتكست  
الديمقراطية  
وتعثّرت المواطنة



[36] دراسة بعنوان «الأزمة المصرية: مخاض الديمقراطية العسير» أعدتها «وحدة تحليل السياسات» بتاريخ 12 ديسمبر 2012 ب «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الذي يرأسه الدكتور عزمي بشارة. منشورة بموقع المركز.





كشفت الانقلاب  
الدموي في مصر أن  
عوامل خارجية،  
إضافة إلى  
الأسباب الداخلية  
المعلومة، ساهمت  
في إجهاض  
الحلم العربي  
في الديمقراطية،  
باعتبارها  
شرط التنمية  
الشاملة والنهضة  
الحضارية،  
وأن عناصر قديمة  
مؤثرة في الوضع  
العربي، ما زالت  
تفعل فعلها بقوة.

## مخاطر تهديد المسار الثوري والانتقال الديمقراطي

نجح هذا الجيل في الثورة على رموز الاستبداد وإبعادهم من رأس الدولة، وحقّق ما عجزت عنه أجيال سابقة، وكسّر قاعدة الاستثناء العربي، لكنّه فشل إلى حدّ الآن في إسقاط النظام القديم وبناء ديمقراطية فعلية. وذلك بتضافر عوامل داخلية في هدر الثورة، تتعلّق بسوء تقدير المرحلة وعدم ارتقاء النخب السياسية خاصة إلى مستوى متطلّبات ثورات شعوب المنطقة على غرار ما بيّنّا في المسار التأسيسي الخاطئ لتونس ولـمصر<sup>(37)</sup>. وكذلك بسبب عوامل موضوعية إقليمية ودولية في الغدر بالثورة والانقلاب عليها.

فقد كشفت الانقلاب الدموي في مصر أنّ عوامل خارجية، إضافة إلى الأسباب الداخلية المعلومة، ساهمت في إجهاض الحلم العربي في الديمقراطية، باعتبارها شرط التنمية الشاملة والنهضة الحضارية، وأنّ

[37] انظر مقالنا «بين حكم خائف ومعارضة يائسة: متى يأذن صبح العرب بالبلج؟» (مؤشّرات غير مطمئنّة في تونس ومصر)، منشور بالعدد 11 من مجلة «الإصلاح» الإلكترونية بتاريخ 03 ماي 2013.

عناصر قديمة مؤثرة في الوضع العربي، ما زالت تفعل فعلها بقوة. وليس الدور المؤامراتي المؤكد لبعض الأنظمة العربية في ما حصل من انتكاسة بمصر، والتواطؤ الدولي المريب، والتلكؤ في إدانة الانقلاب وما تلاه من مجازر في حق المصريين العزل، سوى براهين على ذلك. (38)

كما يظهر ذلك أيضا من خلال ما تعرّضت له سائر ثورات الربيع العربي من محاولات للإجهاض على غرار ما حصل بالبحرين وباليمن، أو من تحريف للمسار السلمي للثورة بسوريا بعد تحويل وجهة انتفاضة شعبها من أجل الحرية والانعقاد إلى عملية تخريب مُمنهجة للدولة السورية وتقتيل الشعب السوري وتشريده، ولتجفيف منابع إمداد المقاومة في لبنان وفلسطين المحتلة، وخلق عداوة بين خطّ الممانعة والمقاومة من جهة وثورات الربيع العربي من جهة أخرى، بتخطيط إسرائيلي وتورط قوى من خارج سوريا وبتمويل عربي وإقليمي ودولي مشبوه. وكذلك محاولات الإرباك المختلفة ومتعددة العناوين، لمسار الانتقال الديمقراطي في تونس عبر الاغتيالات السياسية (39) وتغذية الإرهاب والالتفاف على نتائج الانتخابات والدعوات الواضحة للتمرد على السلطات ولمسك القوات المسلّحة بزمام الأمور وتعطيل التنمية وخلق صعوبات للتمويل وغيرها. (40) وما يحصل من محاولات لجرّ ليبيا إلى مستنقع الإرهاب والحرب الأهلية وخلق مبررات للتدخل الأجنبي والعمل على تبيد ثرواتها والمس من وحدتها.



تمّ المسار السلمي للثورة بسوريا بعد تحويل وجهة انتفاضة شعبها من أجل الحرية والانعقاد إلى عملية تخريب مُمنهجة للدولة السورية وتقتيل الشعب السوري وتشريده، ولتجفيف منابع إمداد المقاومة في لبنان وفلسطين المحتلة، وخلق عداوة بين خطّ الممانعة والمقاومة من جهة وثورات الربيع العربي من جهة أخرى.



[38] انظر مقالنا «يوميات الزلزال السياسي بمصر: ولا بدّ للثورة أن تنتصر» منشور بالعدد 34 من مجلة «الإصلاح» الإلكترونية بتاريخ 12 جويلية 2013. ومنشور بالتوازي بجريدة الضمير. (يومية تونسية)

[39] تسبّب اغتيال كلّ من شكري بلعيد ومحمد البراهمي في أزمة سياسية حادّة. فأطاح الاغتيال الأول بحكومة حمادي الجبالي وأطاح الاغتيال الثاني بحكومة علي العريض.

[40] انظر مقالنا «تونس الثورة في مفترق طريق» منشور بالعدد 37 من مجلة «الإصلاح» الإلكترونية بتاريخ 23 أوت 2013.

لا نبالغ حين نصف ما حصل بتونس بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية الأخيرتين (أواخر 2014) وما يحصل من متغيرات إقليمية خطيرة بمنطقتنا، بالزلزال السياسي. كما لا نبذو متشائمين حين نصف مجمل أوضاعنا بالسيئة وحين نعتبر ملامح المناخ السلبي الذي تجري فيه العملية السياسية ببلادنا في هذه المرحلة، مؤشرات على إهدار الفرصة التاريخية التي أتاحتها ثورة الحرية والكرامة وإيدانا بتغيير جذري في المشهد الوطني.



أفضت نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية الأخيرتين بتونس، التي تزامنت مع إحياء الذكرى الرابعة للثورة، إلى زلزال سياسي، فلم تعد الأيديولوجيا ولا البرامج السياسية أساسا للتصويت في الانتخابات وأصبح المال السياسي عاملا محددًا للقاعدة الانتخابية للأحزاب ولستقبلها.



أفضت نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية الأخيرتين بتونس، التي تزامنت مع إحياء الذكرى الرابعة للثورة، إلى زلزال سياسي،<sup>(41)</sup> يكون من المهم التوقف عند مؤشراتهِ والتعمق في بحث أسبابه ونتائجه واستشراف تداعياته على المشهد السياسي الجديد. ومن أهم مؤشرات هذا الزلزال أن تترأس ثلاث شخصيات ممن عملوا في المنظومة القديمة للمؤسسات الرئيسية للدولة، رئاسة الجمهورية والحكومة ومجلس نواب الشعب. وأن يتحالف الحزبان الخصمان الرئيسيان المتنافسان على الحكم، (حركة النهضة وحركة نداء تونس) اللذان استقطبا المشهد السياسي، بما أعطى الائتلاف الحاكم أغلبية مريحة في مجلس نواب الشعب وبما أضعف المعارضة داخله، المنقسمة على نفسها بدورها.

كما تراجعت أحزاب وشخصيات سياسية تقليدية وتقدمت وجوه لا ماضي سياسي يُذكر لها. ولم تعد الأيديولوجيا ولا البرامج السياسية أساسا للتصويت في الانتخابات وأصبح المال السياسي عاملا محددًا للقاعدة الانتخابية للأحزاب ولستقبلها. وتعاضم نفوذ أصحاب المصالح في المشهد السياسي.

[41] انظر مقالنا «بعد الزلزال السياسي والثورة المهذورة: مرة أخرى ما العمل؟»، منشور بجريدة «الضمير»، العدد 107، تونس، 22 مارس 2015.

انتكست الحريات وعادت مظاهر الإيقاف والاحتجاز والمحاكمة على قاعدة الأخذ بالشبهة أو استعمال القضاء لتصفية حسابات محدّدة، وسط تحريض على عدم الاكتراث بالقانون واحترام حقوق الإنسان من بعض الجهات الإعلامية والسياسية، وصمت مستراب من جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان ومن الأحزاب السياسية. وباتت أهمّ مكاسب الثورة مهدّدة. وتستمر التجاذبات الهامشية داخل مؤسسات الحكم وفي وسائل الاعلام، ويتعاظم التدخل الخارجي في الشأن الداخلي، وتزداد مؤشرات العجز في الميزانية وتتأكد ملامح الأزمة الاقتصادية وتلتهب الأسعار وتضعف القدرة الشرائية ويشتدّ الاحتقان الاجتماعي ويرتفع نسق الاضرابات والاحتجاجات في القطاعات والجهات، ويأخذ الخطر الإرهابي منحرجا جديدا بانتقاله من المواجهات المحدودة مع قوات الأمن والجيش بالجبال أو الاغتيال السياسي، إلى القتل الجماعي بالمدن للمدنيين واستهداف السياحة والاقتصاد واستقرار الدولة. ويستمر التسيّب في الإدارات وتنخفض ساعات العمل إلى أدنى مستوياتها وتنزل هيبة الدولة إلى الحضيض.

وتزداد مضاعفات هذا الوضع وخطورته في ضوء الأزمة الحادة التي ظهرت في صفوف الحزب الفائز في الانتخابات الأخيرة (حزب نداء تونس) الذي أبان خلال فترة قصيرة من حكمه عن عجزه على إدارة البلاد وافتقاده لأية رؤية في الإصلاح وانعدام الإرادة السياسية لديه في ذلك. وهو الحزب الذي دفع بالبلاد الى غموض سياسي من خلال ترشيحه لرئيس للجمهورية عبّل بمعارك الخلافة داخله (حزب الرئيس) وخارجه، وألقى بظلال سلبية على المشهد السياسي العام وعلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية خاصة.

من جهة ثانية كشفت الانتخابات أن التنظيمات الحزبية في أغلبها، خاصة منها تلك المنحازة للثورة، تعاني من ضعف بنيوي لم يؤهلها للمنافسة الانتخابية، ومن حالة تشرذم سياسي وتنظيمي يحول دون تطلعها إلى



كشفت  
الانتخابات  
أن التنظيمات  
الحزبية  
في أغلبها، خاصة  
منها تلك المنحازة  
للثورة، تعاني  
من ضعف بنيوي لم  
يؤهلها للمنافسة  
الانتخابية،  
ومن حالة تشرذم  
سياسي وتنظيمي  
يحول دون تطلعها  
إلى كسر حالة  
الاستقطاب وإعطاء  
الناخبين فرصة  
لاختيارات أخرى  
خارجه.



كسر حالة الاستقطاب وإعطاء الناخبين فرصة لاختيارات أخرى خارجه. ولا يرشحها لخلق التوازن المفقود في المشهد السياسي الجديد داخل البرلمان أو خارجه.

لا نكون متشائمين حين نعتمد المؤشرات السابقة في استخلاص أن ثورة الحرية والكرامة 17 ديسمبر 2010 / 14 جانفي 2011 كانت فرصة مهدورة. وبصرف النظر عن المسؤول عن هذا المآل، والذي ليس موضوع تفصيل في هذا السياق، فإنه من الواضح أن ما حصل في تونس وفي سائر بلدان ثورات «الربيع العربي»، يعبر عن انقلاب على الثورة وانتصار للقوى القديمة. ويبدو أن هذا المسار - نعني به مسار الانقلابات على الثورات - سيفتح على العرب أبواب صراع دموي طويل بين الجماعات التكفيرية من جهة وأنظمة الاستبداد الاستئصالية من جهة مقابلة، وهي مواجهة لن تجني الشعوب خيرا من انتصار أحد طرفيها<sup>(42)</sup>.

فقد كان انتصار الربيع العربي أكبر هزيمة للإرهاب في المنطقة، حين أعطت الثورات السلمية رسالة لتنظيم القاعدة والتنظيمات العنيفة الأخرى مفادها أن التمشي السلمي يمكن أن يغيّر الأنظمة. لكن الانقلاب الذي حصل ضدّ حكم «الإخوان المسلمين» في مصر من شأنه أن يقلب المعادلة مجدداً. فما فعله السيسي في مصر كان أكبر دعم للإرهاب، كما أن السكوت على أكبر مجزرة ارتكبت في حق المدنيين في اعتصام رابعة وغيره، كان هزيمة للمقاومة السلمية ورسالة تأجيج للعنف. إذ البديل عن الثورات الديمقراطية هو العنف بأصنافه الذي نشاهد نتائجه الوخيمة يوميا.

[42] انظر مقالنا «التحديات الإرهابية والمعالجات القاصرة» منشور بالعدد 30 من مجلة «الإصلاح» الإلكترونية بتاريخ 17 ماي 2013. ومنشور بالتوازي بجريدة الضمير. (يومية تونسية)

كان انتصار الربيع العربي أكبر هزيمة للإرهاب في المنطقة، حين أعطت الثورات السلمية رسالة لتنظيم القاعدة والتنظيمات العنيفة الأخرى مفادها أن التمشي السلمي يمكن أن يغيّر الأنظمة. لكن الانقلاب الذي حصل ضدّ حكم «الإخوان المسلمين» في مصر من شأنه أن يقلب المعادلة مجدداً.



ويبدو العدو الإسرائيلي أكبر مستفيد من هذا الوضع. ولعلّ تراجع اهتمام العرب حتّى بمجرد الاحتجاج على الانتهاكات الإسرائيلية المتصاعدة يوميًا في حقّ الفلسطينيين مؤشّر بالغ على ذلك، وفي المقابل للأسف آلت الفتنة الطائفية والاحتراب الداخلي بين العرب والمسلمين أنفسهم إلى التصريح على الملأ بأنّ الحركة الفلانية أو الطائفة أو الجهة التي نختلف معها، أخطر من الكيان الصهيوني وأولى بالحرب عليها. فأيّ مستقبل بائس ينتظرنا؟



لعلّ تراجع  
اهتمام العرب حتّى  
بمجرد الاحتجاج  
على الانتهاكات  
الإسرائيلية  
المتصاعدة  
يوميًا في حقّ  
الفلسطينيين  
مؤشّر بالغ  
على أنّ العدو  
الإسرائيلي  
هو أكبر مستفيد  
من الوضع الجديد  
للثورات العربية.





كشفت ثورات

«الربيع العربي»  
روابط في الوجدان  
واللغة والمشاكل  
والحلول. حتى  
أن الثورة المصرية  
بدت نسخة  
مكبّرة لنظريتها  
التونسية،  
بل كانت سندا لها  
وشرطا لنجاحها.  
ولما تلقاه التجربتان  
في الانتقال  
الديمقراطي من  
مصاعب متقاربة



## نحو وعي عروبي جديد

قد تختلف تقيّماتنا للفكر القومي العربي ولما آلت إليه الأيديولوجية القومية من مآزق، لعل أبرزها الإخفاق في تحقيق الوحدة بين أنظمة حملت نفس الراية القومية، فضلا عن خلق قوميات مضادّة للعروبة في الكيان العربي نفسه. لكن أحسب أننا لن نختلف في الحاجة إلى تفكير عروبي، أي تفكير باللغة العربية وفي فضاء عربي وبأفق يتطلع إلى حلول لمشاكلنا في إطار عربي، بعد تأكّد فشل المقاربات القطرية للتنمية والديمقراطية والأمن القومي. وفي المقابل تأكّد تشابه أوضاعنا العربية وترابط مصالحننا. وبعد تزايد نزعات التكتّل في العالم. فنحن على سبيل الذكر لا الحصر، نكاد نكون استثناءا في العالم، في مجال التنمية السياسية والديمقراطية وحقوق الإنسان. ونحن تجمعنا روابط التاريخ والجغرافيا، والمسار. وقد كشفت ثورات «الربيع العربي» روابط في الوجدان واللغة والمشاكل والحلول. حتى أن الثورة المصرية بدت نسخة مكبّرة لنظريتها التونسية، بل كانت سندا لها وشرطا لنجاحها. ولما تلقاه التجربتان في الانتقال الديمقراطي من مصاعب متقاربة.

ففي ظلّ الخيبات المتتالية بدءاً بهزيمة 1967 ومروراً بسقوط بغداد واحتلال العراق سنة 2003، وتراجع تأثيرات الأيديولوجيات اليسارية والقومية والإسلامية، وانتهاءً بمسارات الانقلاب على ثورات الربيع العربي أو تحريفها، اكتسحت الساحة السياسية والثقافية والإعلامية مفاهيم ومُفردات منها الاستقرار والإرهاب والاعتدال والتسامح والسلام وتقدير موازين القوى والواقعية وعدم التدخل في شؤون الآخرين والعودة ونهاية الأيديولوجيات والنضال المدني والمجتمع الدولي وعدم تغيير النمط المجتمعي وهيبة الدولة... وكلّها وغيرها كلمات حقّ قد يراد بها باطل. وغابت في المقابل مصطلحات ومفردات أخرى، مثال الجهاد والتحرير والوحدة والمشروع القومي والعدوّ الصهيوني والاستقلال الوطني والثقافة الوطنية وطبيعة المعركة وغيرها من جهاز مفاهيمي، لا تُعدّم فوائده، إذا خضع للمراجعة والتطوير.

وكان من نتائج «الثقافة الجديدة» الخلط في المفاهيم وتشويه الوعي وفقدان البوصلة في أوساط النخب والرأي العام وتراجع الوعي بطبيعة المشروع الصهيوني، إلى حدّ حصر الصراع بين إسرائيل وفصائل من المقاومة الإسلامية، والجنوح إلى سياسات قُطرية قاصرة لا تلبث أن تتحول إلى جزء من مخطط العدو. فتغذّي الإحباط ودبّ الوهن وضعفت الإرادة وضاعت الأهداف الإستراتيجية وغلبت الفردية وجنح الناس إلى الخلاص الفردي وضمّر الشعور القومي والإسلامي. وكانت الآلة الإعلامية المعادية تشتغل في الأثناء عبر بثّ الفرقة والطائفية وتغذية الاحتقان والتشكيك في الذات وشلّ الإرادة وتعميق الفجوات وتشجيع الاستقطاب والتطرف والنزعات الاستئنصالية... ونجح العدو في ضرب بعضنا ببعض، وربما صار القبول بالتطبيع مع الكيان الصهيوني أسهل من التقريب بين الفرقاء



في ظلّ الخيبات المتتالية وأخرها الانقلاب على ثورات الربيع العربي أو تحريفها، اشتغلت الآلة الإعلامية المعادية عبر بثّ الفرقة والطائفية وتغذية الاحتقان والتشكيك في الذات وشلّ الإرادة وتعميق الفجوات وتشجيع الاستقطاب والتطرف والنزعات الاستئنصالية.





الإيديولوجيين والسياسيين من الإسلاميين وخصومهم من العلمانيين. فلا عجب بعد ذلك أن تنتصر القطرية ويضيع الحلم القومي وتتباعد آمالنا في الوحدة في مرحلة تكثفت فيها التكتلات بأنواعها. وضاعت في الأثناء فلسطين وأطلّ «الاستعمار» برأسه من جديد وتكرّر التدخل العسكري الأطلسي في ربوعنا، وعجز الموقفان الرّسمي والشعبي عن إيقاف الانحدار.

لقد راكم الفكر العربي المعاصر منذ هزيمة 1967 من الإنتاج والنقد وحقّق من التقارب بين مختلف توجهاته ووضع من المشاريع ما يجعلنا نتطلع إلى مستقبل أفضل بكثير من التفاؤل. فهل تنجح النخب الجديدة، في ظلّ الزلزال السياسي الذي ألمحنا إليه، في مراجعة المشهد العربي والاعتماد على الإنجازات المحققة، لتصوّب وعيها وتتصدى للاختراق الإعلامي الصهيوني وتحدّد أولوياتها، وتجمع كلمتها وترصّ صفوفها على برنامج عملي مشترك وترعى الاختلاف النظري والتعايش الديمقراطي بينها، وتستنهض الهمم وترقى لمواجهة التحديات؟ فصمود المقاتلين في الثغور من صمود المثقفين في المواقف. (43)



لقد راكم  
الفكر العربي  
المعاصر  
منذ هزيمة 1967  
من الإنتاج  
والنقد وحقّق  
من التقارب بين  
مختلف توجهاته  
ووضع من المشاريع  
ما يجعلنا  
نتطلع إلى  
مستقبل أفضل  
بكثير من التفاؤل



[43] انظر مقالنا «صمود المقاتلين من صمود المثقفين» تفاعلا مع حرب إسرائيل على لبنان 2006، جريدة الموقف جوان 2006.



## الثورة تحتاج إلى ثقافة جديدة

مع الأسف، مازالت خطواتنا متعثرة على طريق النهضة بعد ما يزيد عن القرنين، ولم نُوفّق في الاستئناس بتجارب غيرنا رغم جهود رواد الإصلاح. لقد جرّبنا التغيير بالبداية من الأعلى واستهدفنا رأس السلطة والتعويل على قوّة الدولة أكثر من الاهتمام بتطوير المجتمع، وكانت النتائج مخيبة للأمال على مدى عقود، فهل نعي الدرس ونعدّل البوصلة ونجرّب مداخل ثبت نجاحها في ربوع أخرى؟ هل حان الوقت لمراجعة عميقة لمناهج التغيير التي دأبنا عليها وروّجنا طويلا لها، وللفكر السياسي الذي قادنا في السابق، فنستبعد التنافي والإقصاء والإكراه ونحلّ التنافس السياسي بدل العداوة. ونعتمد الإصلاح الذي ينطلق من مرتكزات إيجابية في الواقع لمعالجة السلبيات، ويستبعد النقض واستئصال الخصم والبدايل الشمولية. ونتوخى التدرج والمرحلية والواقعية ونبحث في الممكن ونتفهم تعقيدات الواقع وصعوباته، ولا نقع تحت إغراءات الفرضيات الذهنية القصوى. ونعمل بجاذبية الديمقراطية ونتحرك بروح التجديد والتطوير ومُراكمة الايجابيات والاستفادة من الأخطاء والمراهنة على المستقبل بتمكين الشباب وإعطائه الأولوية



لقد جرّبنا التغيير بالبداية من الأعلى واستهدفنا رأس السلطة والتعويل على قوّة الدولة أكثر من الاهتمام بتطوير المجتمع، وكانت النتائج مخيبة للأمال على مدى عقود، فهل نعي الدرس ونعدّل البوصلة ونجرّب مداخل ثبت نجاحها في ربوع أخرى؟



في الاهتمام والتكوين وتحمل المسؤولية في القيادة واتخاذ القرارات. (44)

إنّ للعاملين على الإصلاح في ربوعنا، من داخل الحكم أو من خارجه، آفاقاً رحبة في التطوير وكسب تحدّي التغيير، وإنّ لهم في تجارب الانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي الناجحة في إفريقيا الجنوبية وفي آسيا وفي أمريكا اللاتينية وفي أوروبا الشرقية وفي أماكن مختلفة من العالم أمثلة للاستئناس بها وليس للقياس عليها، في تغيير الواقع نوعياً دون هزّات، وفي بناء مُعجم خاص بالانتقال بين الفاعلين السياسيين، وتوخي المرحلة وبناء الوفاقات الصّلبة عبر الحوار ووضع الآليات الضامنة للتطبيق والحامية للمكتسبات.



لقد انهزم  
«الحدائيون»  
في منافسة  
«الإسلاميين» في  
الانتخابات التي تلت  
الثورات، لكن قيم  
الحدائنة انتصرت.  
فالمدينة والمواطنة  
والديمقراطية  
وحقوق الإنسان  
وغيرها  
من قيم الحدائنة  
السياسية،  
اخترقت بوضوح  
خطاب التيار  
الإسلامي المنتصر.



لقد انهزم «الحدائيون» في منافسة «الإسلاميين» في الانتخابات التي تلت الثورات، لكن قيم الحدائنة انتصرت. فالمدينة والمواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها من قيم الحدائنة السياسية، اخترقت بوضوح خطاب التيار الإسلامي المنتصر. بما يعني أن الأغلبية صوتت للتمسك بالهوية وللوعي بمتطلبات الحدائنة أيضاً. وبما يجعل المصالحة التاريخية على هذا الصعيد ممكنة جداً. مصالحة لا تستند إلى مقاربات وتصنيفات منتهية الصلوحية، بل تستند إلى معجم جديد في الانتقال الديمقراطي. معجم يؤسس لمرحلة ما بعد الصراع المحموم بين نزعات «العلمنة» و«الأسلمة». مرحلة يتجدّد فيها الفكر والوعي والممارسة بما يقتضيه تحديث المجتمع والدولة، ويكون فيها الإسلام الثقافي إطاراً جامعاً، تغتني منه جميع الأحزاب السياسية والتيارات الفكرية ولا تتنازع حوله

[44] انظر «الإصلاح السياسي بتونس بين جاذبية التسلط وجاذبية الديمقراطية» مؤلف جماعي بتوقيع محمد القوماني وفتحي التوزري ومالك كفيف وجيلاني العبدلي والحبیب بوعجيلة ورامي الصالحي، دراسة غير منشورة ورقياً، أعدّها تيار الإصلاح والتنمية ونشرها ببعض المواقع الإلكترونية، نصوص في التنمية السياسية (4)، ديسمبر 2007.

ولا يحتكره طرف دون الآخرين، ويتعزز فيها خط الممانعة والمقاومة الذي مهد لثوراتنا المجيدة الأخيرة (45).

ونحسب أنّ نجاحنا في تحقيق المصالحة التاريخية المشار إليها يظلّ متوقّفاً على اتفاقنا على تفعيل المواطنة وعلى تأثيث أركانها في الفكر وفي الممارسة وجعل ذلك أولوية لا تتقدّم عليها أخرى. فلن ينجح انتقال ديمقراطيّ ولن تُضمن حريات ولا حقوق للإنسان إذا استمرّت المواطنة مفقودة أو ضامرة. فإذا ضاع هذا الهدف وتبدّدت الجهود في المغالبة وإدارة الملفات الطرفية، نخشى أن تتغلّب جاذبية التسلّط ويستمر منطق حكم الغلبة على حساب ذهنية المواطنة ودولة المؤسسات، فنخسر رهانات الحاضر والمستقبل. وإذا كان من المشروع والمهم أن تنشغل السلطة والأحزاب السياسية بالاستحقاقات العاجلة وبالانتخابات، فإنه من باب أولى أن يُعيروا الاهتمام اللازم للمستقبل المنظور والبعيد للأجيال.



لن ينجح انتقال ديمقراطيّ ولن تُضمن حريات ولا حقوق للإنسان إذا استمرّت المواطنة مفقودة أو ضامرة. فإذا ضاع هذا الهدف وتبدّدت الجهود في المغالبة وإدارة الملفات الطرفية، نخشى أن تتغلّب جاذبية التسلّط ويستمر منطق حكم الغلبة على حساب ذهنية المواطنة ودولة المؤسسات، فنخسر رهانات الحاضر والمستقبل.



[45] انظر مقالنا «هل تؤسس الثورات العربية ديمقراطية ما بعد العُلمنة والأسلمة؟» منشور بالعدد 29 من مجلة «الإصلاح» الالكترونية بتاريخ 24 أوت 2012. ومنشور بجريدة «الضمير (يومية تونسية)» ، العدد 39، بتاريخ 13 سبتمبر 2012



## كلفتة ضمور المواطنة

كانت ثقافتة  
المواطنة ضامرة  
في دولة ما بعد  
الاستقلال رغم  
وجهها الحدائى،  
فلم تستفد بلادنا،  
وسائر البلدان  
العربية،  
من كل طاقتها،  
في ظل ثقافتة  
الغلبية. ولم يساعد  
تعطل التنميّة  
السياسية  
على تحقيق تقدم  
نوعي على صعيد  
تفعيل المواطنة.

لقد ظلّ مفهوم الغلبّة، الضارب بجذوره في تاريخنا البعيد<sup>(46)</sup>، يؤسس الاجتماع السياسي في الدول العربية الحديثة بدل مفهوم التعاقد. فالحاكم يستمدّ مشروعيته من قهر خصومه وغلبتهم وبسط نفوذه على الأغلبية الجاهلة والخاضعة التي وصفها الكواكبي بقوله: «العوامّ هم قوت المستبد وقوته، بهم عليهم يصول وبهم على غيرهم يطول»<sup>(47)</sup>. فلا عجب أن تغيب المواطنة أو تضمّر في ظلّ حكم الغلبة.

كانت ثقافة المواطنة ضامرة في دولة ما بعد الاستقلال<sup>(48)</sup> رغم وجهها الحدائى، فلم تستفد بلادنا، وسائر البلدان العربية، من كل طاقتها،

[46] انظر ثلاثية مفاهيم العقيدة والقبيلة والغنيمّة، محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1990.

[47] عبد الرحمان الكواكبي، طبائع الاستبداد، فصل «الاستبداد والعلم»، الأعمال الكاملة للكواكبي، دراسة وتحقيق محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت (1975).

[48] انظر «في الذكرى الخمسين لعهد الجمهورية: ضرورات تطوير نظامنا السياسي» مؤلف جماعي بتوقيع فتحي التوزري ومحمد القوماني ومالك كفيف، دراسة غير منشورة ورقيا، أعدّها تيار الإصلاح والتنمية ونشرها ببعض المواقع الإلكترونية، نصوص في التنمية السياسية (2)، جويلية 2007.



في ظل ثقافة الغلبة. ولم يساعد تعطل التنمية السياسية على تحقيق تقدم نوعي على صعيد تفعيل المواطنة، فساد نظام الحزب الواحد وتقلصت فرص المشاركة السياسية، وعرفت العديد من الطاقات والفئات الإقصاء أو التهميش، وعمت انتهاكات حقوق الإنسان والشعور بالدونية و«الحقرة»<sup>(49)</sup>.

ولكن الأخطر من ذلك، أنّ ما ساهم بقوة في غياب المواطنة أو ضمورها في ربوعنا وما ضاعف جاذبية التسلط في مجتمعاتنا، هو أنّ مفهوم الغلبة انتقل من الحكم إلى المعارضة، ومن السلطة إلى المجتمع<sup>(50)</sup>. ففي غياب التعددية السياسية وانسداد أبواب المشاركة واستحالة تغيير الأوضاع بالآليات المتاحة، انصب تفكير المعارضين «المتمردين» على امتلاك عناصر الغلبة لقلب الأوضاع. ولم تساعد ظروف العمل السياسي السري ومغالبة السلطة، على التفكير في أساليب التوعية بالمواطنة ومضامينها ونشر ثقافة الديمقراطية وتعزيز قدرات المجتمع المدني في مواجهة تغول الدولة.

وربما صارت الغلبة ثقافة، تؤصل الاستبداد في مجتمعاتنا.<sup>(51)</sup> فتحدث المصلحون عن قهر الحاكم للرجل وقهر الرجل للمرأة. إذ يذكر قاسم أمين أنّه «إذا غلب الاستبداد على أمة لم يقف أثره في الأنفس عندما هو في نفس الحاكم الأعلى، ولكنه يتصل منه بمن حوله، ومنهم إلى من دونهم، وينفث

إن ما ساهم بقوة في غياب المواطنة أو ضمورها في ربوعنا وما ضاعف جاذبية التسلط في مجتمعاتنا، هو أنّ مفهوم الغلبة انتقل من الحكم إلى المعارضة، ومن السلطة إلى المجتمع. ففي غياب التعددية السياسية وانسداد أبواب المشاركة واستحالة تغيير الأوضاع بالآليات المتاحة، انصب تفكير المعارضين «المتمردين» على امتلاك عناصر الغلبة لقلب الأوضاع.

[49] انظر مقالنا «الحريات السياسية استقلالنا الثاني»، جريدة «الموقف»، العدد 350، تونس في 10 مارس 2006. وكذلك مقالنا «في الذكرى الخمسين للاستقلال: فرص مهدورة» بالعدد 352 من جريدة «الموقف»، تونس في 24 مارس 2006.

[50] انظر مقالنا «الديمقراطية المتدفقة في أنحاء العالم تتكسر على سواحلنا» بالعدد 293 من جريدة «الموقف»، تونس في 21 ديسمبر 2004. وكذلك انظر مقالنا «توازن الضعف بين الحكم والمعارضة لا يفتح أفقا سياسيا»، العدد 319، تونس في 01 جويلية 2005.

[51] انظر على سبيل المثال: كمال عبد اللطيف، في تشريح أصول الاستبداد، قراءة في نظام الآداب السلطانية، دار الطليعة، ط1، بيروت (1999).

روحه في كل قوى بالنسبة لكل ضعيف متى مكنته القوة من التحكم فيه، يسري ذلك في النفوس رضي الحاكم الأعلى أم لم يرض. كان من أثر هذه الحكومات الاستبدادية أن الرجل في قوته أخذ يحتقر المرأة في ضعفها. وقد يكون من أسباب ذلك أن أول أثر يظهر في الأمة المحكومة بابلستبداد هو فساد الأخلاق»<sup>(52)</sup> وانتشرت أدبيات في تحليل انتشار الاستبداد في ألياف المجتمع المختلفة (الحكم، الإدارة، الأسرة، المدرسة، ومؤسسة العمل...). ولم تستطع جهود المعارضة، رغم التضحيات الجسيمة، أن تغيّر المعادلة وتفتح أفقا مغايرا للمجتمع.



في ظلّ حكم  
الغلبة انكفأ  
المواطن وضعف  
انتماؤه للوطن  
وللدولة، فتفشّت  
اللامبالاة وعدم  
الحرص  
على الصالح العام.  
وعزف أغلب الناس  
عن المشاركة  
في الحياة العامّة  
واستسلموا لضرب  
من القديريّة  
وفقدوا كل أمل  
في تغيير الأوضاع  
وسكنهم الإحباط

وفي ظلّ حكم الغلبة انكفأ المواطن وضعف انتماؤه للوطن وللدولة، فتفشّت اللامبالاة وعدم الحرص على الصالح العام. وعزف أغلب الناس عن المشاركة في الحياة العامّة واستسلموا لضرب من القدرية وفقدوا كل أمل في تغيير الأوضاع وسكنهم الإحباط. فالسياسة شأن لا يعينهم، بل هي «خطر» يجب الحذر منه، والصراع بين الحكم والمعارضة، ما هو إلا «صراع على الكراسي» ومن أجل مصالح شخصية لا ناقة لهم فيها ولا جمل. والديمقراطية والانتخابات والمشاركة والمواطنة ليست إلا كلمات جميلة تثير سخريتهم، وهي أقرب للشعارات الرثانة، وإن كانت لها صلة بالواقع، ففي ربوع غير ربوعهم. وفي ذلك مؤشرات واضحة على غياب ثقافة المواطنة.



بعد ثورات الربيع العربي، استعادت الشعوب أوطانها المخطوفة من الاستبداد، فرُفعت الرايات الوطنية وكان الإقبال على الاهتمام بالسياسة وصار الحديث عن الإصلاح والديمقراطية ودولة الحقوق والمؤسسات، من ثوابت الخطاب السياسي ومن المشتركات بين الفرقاء. وكان من المؤكّد

[52] قاسم أمين، تحرير المرأة، دار المعارف، القاهرة، ص 37.

في هذا السياق الجديد التشديد على حيوية تفعيل المواطنة، بما يضعنا على طريق الحكم الرشيد الذي يعدّ من شروط المناعة والبقاء والنجاح في مواجهة التحديات المستقبلية لعالمنا المليء بالتقلبات، لكن ذلك لم يحصل مع الأسف.

إنّ دروس الماضي البعيد والقريب تفيد أنّ أيّة تعبئة للمواطنين في رفع مختلف التحديات الاقتصادية والاجتماعية وفي تحقيق أيّ إصلاح سياسي، لن تتيسر إلاّ بتسهيل دخول المواطن معترك الحياة العامة والارتقاء به إلى مستوى المواطنة بما تحمله من معاني الانتماء التعاقدية والمشاركة الفاعلة والتمتع بالحقوق والقيام بالواجبات والتعبير عن الرأي في صياغة القرار ونقاشه. إذ لا نستطيع في كل الأحوال، معالجة المشاكل ودرء المخاطر مع إبقاء المواطن في وضع سلبي فاقدا للاهتمام بالشأن العام، مُنْسَجِباً ومُستَقِيلًا كلياً، نافرا من العمل الاجتماعي ومشكّكا في أيّة تجربة وفي مؤسسات الدولة، فاقدا للثقة في الحكومة وفي خصومها، متّهما الجميع بشتّى التّهم، ومكتفيا بعلاقة زبونية ومتخليا عن مواطنته ومسؤوليته. فلكي تبرز الديمقراطية التي ننشدها جميعا، بديلا جذّابا عن عهود الاستبداد والفساد، لا بد أن تكون المواطنة ثقافة اجتماعية وموضوع اهتمام جماعي وعنوانا لعصر جديد. فلن ننجح في تغيير الحكم إلاّ بالعمل على تغيير ثقافة الجكّام والمحكومين و«إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ» (سورة الرعد/11).



إنّ دروس الماضي البعيد والقريب تفيد أنّ أيّة تعبئة للمواطنين في رفع مختلف التحديات الاقتصادية والاجتماعية وفي تحقيق أيّ إصلاح سياسي، لن تتيسر إلاّ بتسهيل دخول المواطن معترك الحياة العامة والارتقاء به إلى مستوى المواطنة.







## في دلالة المواطنة وألويّة تفعيلها

لا تتحدّد

المواطنة من خلال  
علاقة الفرد  
بالدولة فقط،  
بل أيضا من خلال  
حياة جماعية  
قائمة على روابط  
ثقافية وتشريعية  
وسياسية تقوم  
على تلازم الحق  
والواجب، وتتقرن  
بتطور الإنسان  
وسعيه الدؤوب  
نحو مزيد من  
الحرية والمساواة  
والكرامة

أن تكون مواطنا، يعني أن تكون عضوا في دولة ديمقراطية مؤسسة على علاقة تعاقدية يتساوى فيها الجميع في الحقوق والواجبات الأساسية وأمام القانون ويكون فيها الحاكم منتخبا ويكون فيها للفرد المحكوم الحق في تدبير شؤونه الخاصة وتدبير شؤون مدينته ومجتمعه، بإبداء رأيه بحرية واتخاذ المبادرات التي تهدف إلى تحسين وضع الجماعة محليا ووطنيا، والمشاركة في الحكم باعتباره ناخبا أو مرشحا لسلطة يخضع لها المجتمع لمدة محددة ويكون للناخبين حق مساءلة تلك السلطة أو مقاضاتها أو عزلها إذا لزم الأمر.

ولا تتحدّد المواطنة من خلال علاقة الفرد بالدولة فقط، بل أيضا من خلال حياة جماعية قائمة على روابط ثقافية وتشريعية وسياسية تقوم على تلازم الحق والواجب، وتتقرن بتطور الإنسان وسعيه الدؤوب نحو مزيد من الحرية والمساواة والكرامة. والمواطنة بهذا المعنى، مفهوم ديناميكي يتطور بتطور المجتمعات ووعيها بحقوقها وتطويرها لمنظومة المشاركة السياسية، وتغيير القوانين باطراد، باتجاه مزيد من التحررية وضمن المساواة والكرامة، وترسيخ قيم الديمقراطية



وحقوق الإنسان عن طريق التنشئة الاجتماعية والتوعية المستمرة التي تساهم فيها الأسرة والمدرسة، والمنظمات الأهلية والهيئات الحزبية وكل الفاعلين في المجتمع.

ولئن حاول البعض تأصيل مفهوم المواطنة في تراثنا، برده إلى صحيفة المدينة على سبيل المثال أو إلى أية إحالة أخرى، فإننا نميل إلى اعتباره مفهوما حديثا غربي المنشأ، ولا نرى في ذلك أي تعارض مع العمل على تبيئته واستخدامه بدلالته الأصلية. ومن جهة ثانية فإننا حين نستحضر هذا المفهوم للمواطنة في سياقه الغربي وبأبعاده المختلفة السياسية والاجتماعية والثقافية، النظرية والعملية، يذهب البعض إلى الجزم بانعدام المواطنة في ربوعنا وغربة هذا المفهوم عن بيئتنا الثقافية، ويرون أن المطلوب إحداث تغييرات عميقة في الثقافة والممارسة السياسية من أجل تأسيس المواطنة. وهذا القول بالتأسيس في موضوع المواطنة، كما في مواضيع أخرى عديدة، يصدر عن رؤية في التغيير تقوم على الدعوة إلى إلغاء الوضع القائم وبناء الجديد على أنقاضه. وبصرف النظر عن مدى واقعية هذه الرؤية، نرى من المهم الإشارة إلى أن الرؤية الإصلاحية التي نصدر عنها، تقوم على تطوير الواقع باتخاذ مرتكزات فيه ودفع الأمور تدريجيا في الاتجاهات التي نرومها. لذلك نرى في موضوع الحال أن المطلوب ليس تأسيس المواطنة في واقعنا، بل تفعيلها. فالمواطنة كامنة في الدساتير والنصوص القانونية التي تنظم الدولة والمجتمع، وحاضرة في الخطابات المتداولة، ولكن المشكلة تظل في ضمور هذه المواطنة في الممارسة أو في إفراغها من محتوياتها.

ومن جهة أخرى، فإن تأصيل المواطنة في ربوعنا، لن يتحقق بمجرد جدال نظري حول أصل المواطنة، بل يبدو رهين ديناميكية سياسية تعمل بجاذبية الديمقراطية، باتجاه تطوير الثقافة المدنية ومنظومة



لئن حاول البعض تأصيل مفهوم المواطنة في تراثنا، برده إلى صحيفة المدينة على سبيل المثال أو إلى أية إحالة أخرى، فإننا نميل إلى اعتباره مفهوما حديثا غربي المنشأ، ولا نرى في ذلك أي تعارض مع العمل على تبيئته واستخدامه بدلالته الأصلية.



المشاركة السياسية، وذلك بمساهمة نشطة لمؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة وفي مقدمتها الأسرة والمدرسة والإعلام . كما يتوقف على دفع قوِي للتنمية السياسية وإعادة تأهيل الفاعلين السياسيين في الحكم وفي المعارضة<sup>(53)</sup>.



المطلوب ليس تأسيس المواطنة في واقعنا، بل تفعيلها. فالمواطنة كامنة في الدساتير والنصوص القانونية التي تنظم الدولة والمجتمع، وحاضرة في الخطابات المتداولة، ولكن المشكلة تظل في ضمور هذه المواطنة في الممارسة أو في إفراغها من محتوياتها.



[53] انظر «الإصلاح السياسي بتونس بين جاذبية التسلط وجاذبية الديمقراطية» مؤلف جماعي، مرجع مذكور سابقا.



## خاتما

لقد بلغ الاستقطاب مداه بعد ثورات الربيع العربي حين غنى بعضهم في مصر «همّا شعب.. وأحنا شعب.. لينا ربّ وليهم ربّ...» وحين ميّز آخرون في تونس بين «دمائنا ودمائهم» وبين «تاريخنا وتاريخهم»... وها نحن جميعا نجني التداعيات السلبية لذلك الاستقطاب الحادّ في إهدار الفرص وتعثرّ المواطنة. وفي ضوء استخلاصات انتكاستنا الجديدة في تحقيق أحلامنا في التغيير المنشود، وحتّى تُكرّس الديمقراطية وتكون المواطنة أساس الانتماء للدولة وقاعدة التعامل في العلاقة بين الحكّام والمحكومين، وبين المحكومين أنفسهم، على غرار ما تحقّق للأوروبيين وغيرهم، نرى أنّ مجهودا نظريّا وعمليّا، جامعا ومتأكّدا، لا بدّ أن يُبذل لتفعيل المواطنة المتعثّرة في ربوعنا، ويكون عنوانا وجسرا لتأسيس ديمقراطية ما بعد العلمنة والأسلمة قياسا على مقاربات «ما بعد الحداثة» في الفلسفة الغربية.

ولا يمكننا اليوم استعادة المبادرة والاستفادة من دروس الماضي المير لتحقيق تطلّعاتنا في الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والرفاه والعالمية، إلّا بتجاوز الاستقطاب، وإخراج الفكر



حتى تُكرّس الديمقراطية وتكون المواطنة أساس الانتماء للدولة، نرى أنّ مجهودا نظريّا وعمليّا، جامعا ومتأكّدا، لا بدّ أن يُبذل لتفعيل المواطنة المتعثّرة في ربوعنا، ويكون عنوانا وجسرا لتأسيس ديمقراطية ما بعد العلمنة والأسلمة قياسا على مقاربات «ما بعد الحداثة» في الفلسفة الغربية



العربي من التيه الذي أوقعته فيه ثنائيات عديدة، من أبرزها العلمنة  
والأسلمة. وعلى ذلك يتوقّف مستقبلنا في دخول عصر جديد تتحقق فيه  
مواطنتنا وآمالنا وتكون فيه الثورة الثقافية إيذانا بتجاوز الأزمة وبانبلاج  
صبح عربي جديد.

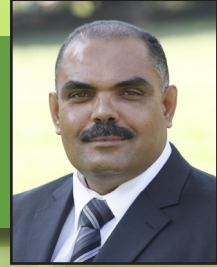


لا يمكننا اليوم  
استعادة المبادرة  
والاستفادة من  
دروس الماضي المرير  
لتحقيق تطلعاتنا  
في الديمقراطية  
والعدالة  
الاجتماعية  
والتنمية  
المستدامة  
والرفاه والعالمية،  
إلا بتجاوز  
الاستقطاب،  
واخراج الفكر  
العربي من التيه  
الذي أوقعته فيه  
ثنائيات عديدة،  
من أبرزها العلمنة  
والأسلمة.





## المؤلف



- \* كاتب صحفي ومحلل سياسي.
- \* من مواليد 01 / 10 / 1960 بولاية باجة. (الشمال الغربي لتونس)
- \* باحث وأستاذ التفكير الإسلامي.
- \* رئيس حزب الإصلاح والتنمية سابقا. (2011 - 2015).
- \* عضو الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي (2011).
- \* عضو مؤسس للحزب الديمقراطي التقدمي وعضو مكتبه السياسي ثم الأمين العام المساعد (2001-2009).
- \* عضو الهيئة المديرة للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان (1994—2011).
- \* عضو مؤسس لجمعية منتدى الجاحظ وكاتبها العام (1990—2010).
- \* عضو بهيئة تحرير مجلة 21/15 - مجلة الفكر الإسلامي المستقبلي (1984 - 1991).
- \* مدير مالي ومحرّر بجريدة الموقف (2001-2007).
- \* صدر له بالاشتراك:
  - المقدمات النظرية للإسلاميين التقدميين، صياغة: صلاح الدين الجورشي ومحمد القوماني وعبد العزيز التميمي، دار البراق للنشر، تونس 1989.
  - أيّ مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي؟. (مؤلف جماعي)، منشورات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2008.
  - الاجتهاد وحقوق الإنسان والديمقراطية: أيّة علاقة؟، (مؤلف جماعي)، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، 2009.
  - من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس، (مؤلف جماعي)، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2011.
- \* شارك في عديد المنتقيات ونشر عددا هاما من المقالات الفكرية والسياسية بدوريات تونسية وعربية.

البريد الإلكتروني : [goumani.med@gmail.com](mailto:goumani.med@gmail.com)

الكتاب  
الإصلاح